ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

حصاد عام 2023
عام من التحديات والفرص

يناير
2024

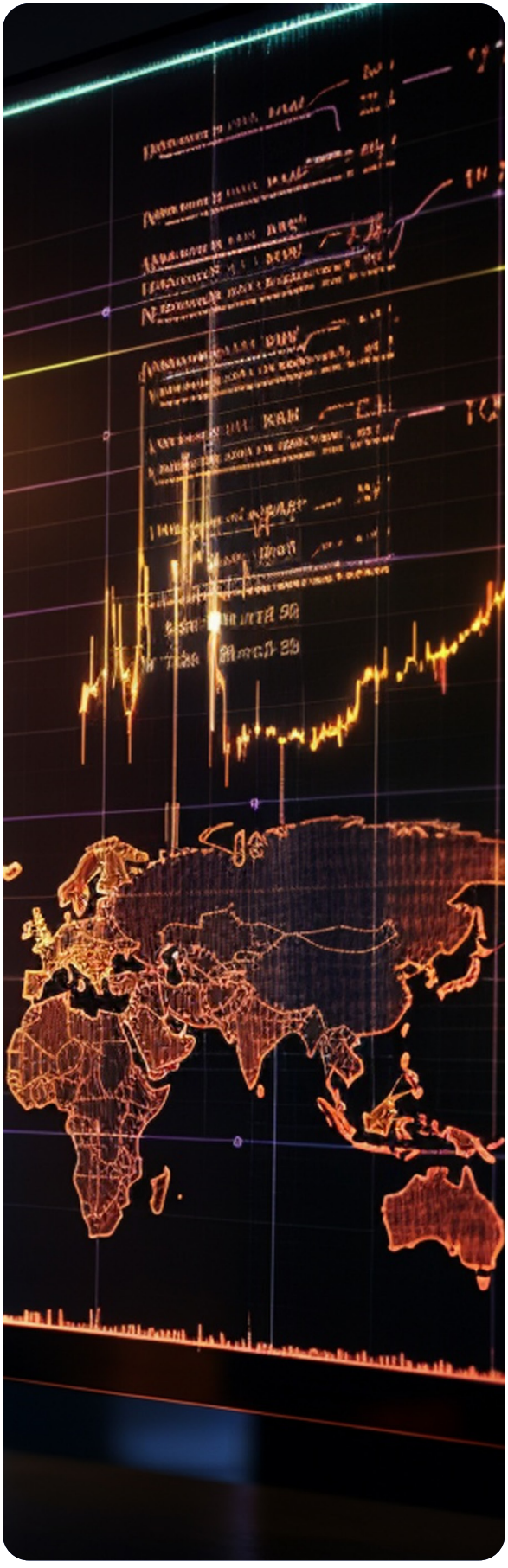

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثين المشاركين
احمد بيومي
بسنت جمال
ايه حمدي
محمد صبري
اسماء رفعت
اسماء فهمي
سالي عاشور
عمر الحسيني
مصطفي عبد الإله
امل اسماعيل

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

6 تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري نمو ملحوظ وتحولات إيجابية

16 كيف أدار البنك المركزي المصري السياسة النقدية خلال عام 2023؟

25 حصاد السياسة المالية

33 برنامج الطروحات المصري حصاد إنجازات وتحديات عام 2023

38 حصاد 2023 ملف الحماية الاجتماعية

45 نظرة شاملة على قطاع الطاقة 2023 النجاحات والتحولات

52 حصاد السلع الغذائية الاستراتيجية لعام 2023

تقديم

في ظل التحديات الاقتصادية والتغيرات العالمية، شهد الاقتصاد المصري خلال عام 2023 مجموعة من الأحداث والتطورات التي أثرت بشكل كبير على الساحة الاقتصادية المحلية. تراوحت هذه الأحداث بين التحولات الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية إلى التحديات المتعلقة بالنمو والتنمية الشاملة، بدأ عام 2023 بتوجه حكومي واضح نحو تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، حيث اتخذت الحكومة خطوات جادة نحو تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز الشفافية في الأنظمة الاقتصادية. من خلال سلسلة

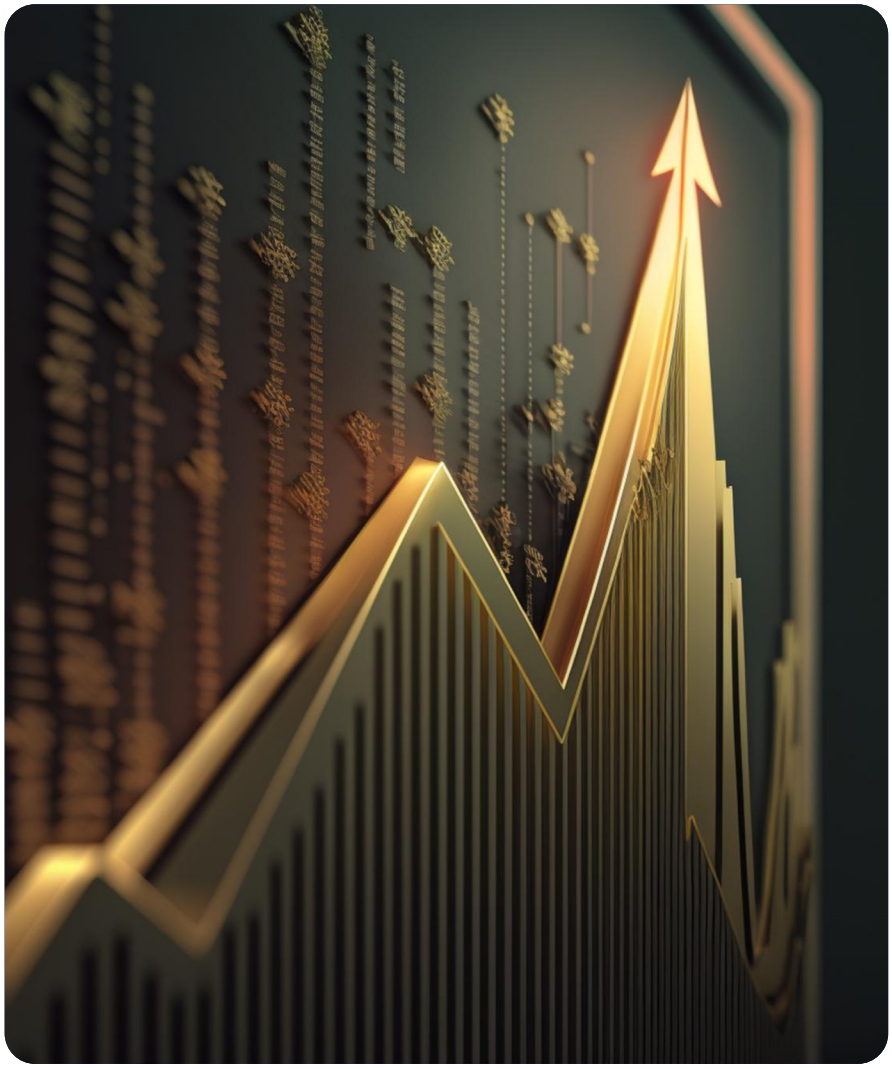

مـن الإصلاحـات، تـم تبسـيط الإجـراءات وتحفيـز القطـاع الخـاص للمسـاهمة بشـكل أكبـر فـي النمـو الاقتصـادي، ومـع ذلـك، لـم يسـلم الاقتصـاد المصـري مـن التحديـات خلال العـام، مثـل التقلبـات العالميـة في أسـواق الطاقـة وتأثيرها علـى تكلفـة الـواردات والتـوازن التجـاري. كمـا شـهد العـام تحديـات متعلقـة بالتضخـم وضغـوط الأسـعار، ممـا دفـع الحكومـة إلـى اتخـاذ إجـراءات للحـد مـن هـذه الآثـار السـلبية.

علـى المسـتوي المحلـي، شـهد الاقتصـاد المصـري اسـتمرارية فـي دعـم البنيـة التحتيـة والمشـروعات الكبـرى خاصـة بقطاعـات مثـل قطـاع الطاقـة، ممـا سـاهم فـي تعزيـز النمـو الاقتصـادي وخلـق فـرص عمـل جديـدة. كمـا شـهدت بعـض القطاعـات المحليـة مثـل السـياحة والصناعـات الخفيفـة نمـوًا ملحوظًـا، ممـا أضـاف ديناميكيـة إيجابيـة للاقتصـاد المصـري، وتبنـت الحكومـة مبـادرات لتعزيـز التنميـة المسـتدامة وتحقيـق التـوازن بيـن الأبعـاد الاقتصاديـة والاجتماعيـة. تركـزت هـذه المبـادرات علـى دعـم الشـرائح الأكثـر احتياجًـا وتعزيز الخدمـات الاجتماعيـة والتعليميـة.

يظـل التحـدي التالـي للاقتصـاد المصـري هـو تحقيـق الاسـتدامة والتـوازن فـي ظـل التحديـات العالميـة المتغيـرة. يتطلـب ذلـك اسـتمرارية الإصلاحـات الاقتصاديـة الماليـة والهيكليـة وتعزيـز القـدرة التنافسـية، إلـى جانـب التركيـز علـى تنويـع مصـادر الدخـل وتعزيـز الابتـكار فـي مختلـف القطاعـات الاقتصادية، وتسـريع وتيـرة دمـج القطـاع الخـاص بالاقتصـاد.

نترككـم مـع كبسـولة دسـمة مـن حصـاد الاقتصـاد المصـري فـي عـام 2023 مـن ملفـات تـم انتقاؤهـا بعنايـة لتعكـس الجوانـب الحقيقيـة للاقتصـاد وترسـم ملامـح عـام مضـى لتسـاعدكم علـى توقـع مسـتقبل الاقتصـاد المصـري فـي عـام 2024، نتمنـى لكـم قـراءة ممتعـة

تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري
نمو ملحوظ وتحولات إيجابية

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"تُعد المؤشرات الكلية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة لقياس صحة وأداء الاقتصاد المصري وتعكس هذه المؤشرات العديد من الجوانب الاقتصادية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، والبطالة، والتجارة الخارجية، والاستثمار. وتشهد مصر حاليًا نموًا اقتصاديًا ملحوظًا"

حيث يتجلى هذا النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد ويعكس هذا النمو التحولات الإيجابية التي شهدتها السياسة الاقتصادية المصرية خلال السنوات الأخيرة، والتي ساهمت في تعزيز الثقة الاستثمارية وتحسين الظروف التنظيمية كما يتميز الاقتصاد المصري بتنوع مصادر الدخل، حيث يلعب القطاع الزراعي والصناعي والخدمي أدوارًا محورية وتسهم سياسات التحفيز والاستثمار التي اعتمدتها الحكومة في دعم القطاعات الأساسية وتوسيع قاعدة الإنتاج. ويُمكن استعراض أداء أبرز المؤشرات الكلية للعام الماضي على النحو التالي:

١- الاستثمارات العامة المنفذة:

حرصت الدولة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية على استمرار الطفرة المُحققة في الاستثمارات العامة لتحسين جودة حياة

المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، حيث بلغ حجم الاستثمارات العامة في الربع الثالث من السنة المالية 2023/2022 نحو 219.47 مليار جنيه بنسبة زيادة 81.4% مقارنةً بالربع الأول للعام نفسه توزعت على القطاعات الاقتصادية، واستحوذ قطاع النقل والتخزين على النصيب الأكبر من الاستثمارات بقيمة 55.59 مليار جنيه في الربع الثالث للعام المالي 2023/2022 فيُعد أهم محور من محاور التنمية الذي تستهدفه الدولة، وذلك في إطار رغبة الحكومة المصرية في تحسين البنية التحتية، وتسهيل حركة النقل للمواطنين وللبضائع، فضلًا عن رغبة الدولة في تحسين كفاءة عمل المصانع بالإضافة إلى توفير فرص العمل. كما يُعد القطاع السابق أهم القطاعات التي استحوذت على أكبر النسب من الاستثمارات، نظرًا لاعتباره أهم القطاعات التي تُسهل الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي الذي تستهدفه الدولة.

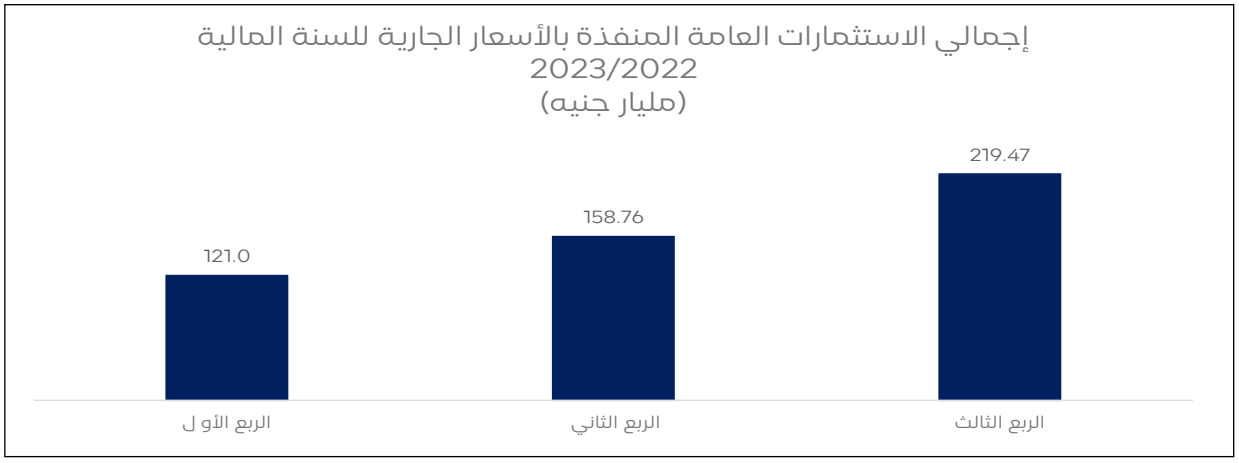

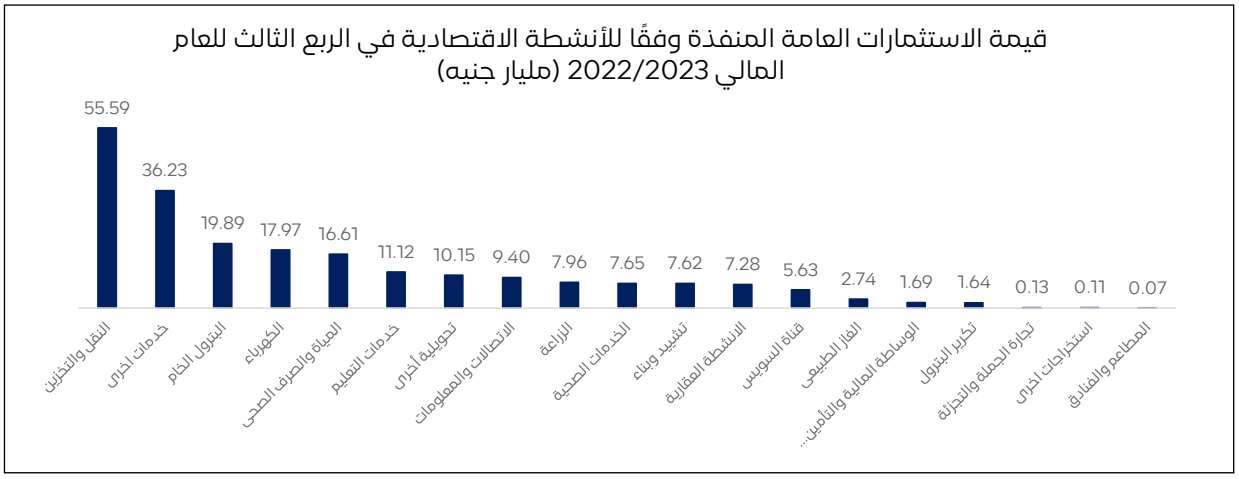

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

2- معدل النمو الاقتصادي:

بلغ معدل النمو الاقتصادي لمصر 3.8% خلال العام المالي 2022-2023 نتيجة تأثير الأزمات العالمية التي تشهدها البلاد في الفترة الأخيرة، ومع الإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية التي من شأنها إصلاح الاختلالات المتوارثة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال عملية البناء والتطوير واسعة النطاق، وعليه توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري لـ 3.6% خلال عام 2024 وذلك وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر الصادر عن الصندوق، ويُعد توقع الصندوق لنمو الاقتصاد المصري هو الأعلى من بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى البنك الدولي والعديد من المؤسسات الدولية التي تتوقع نموًا يصل إلى 4.4%.

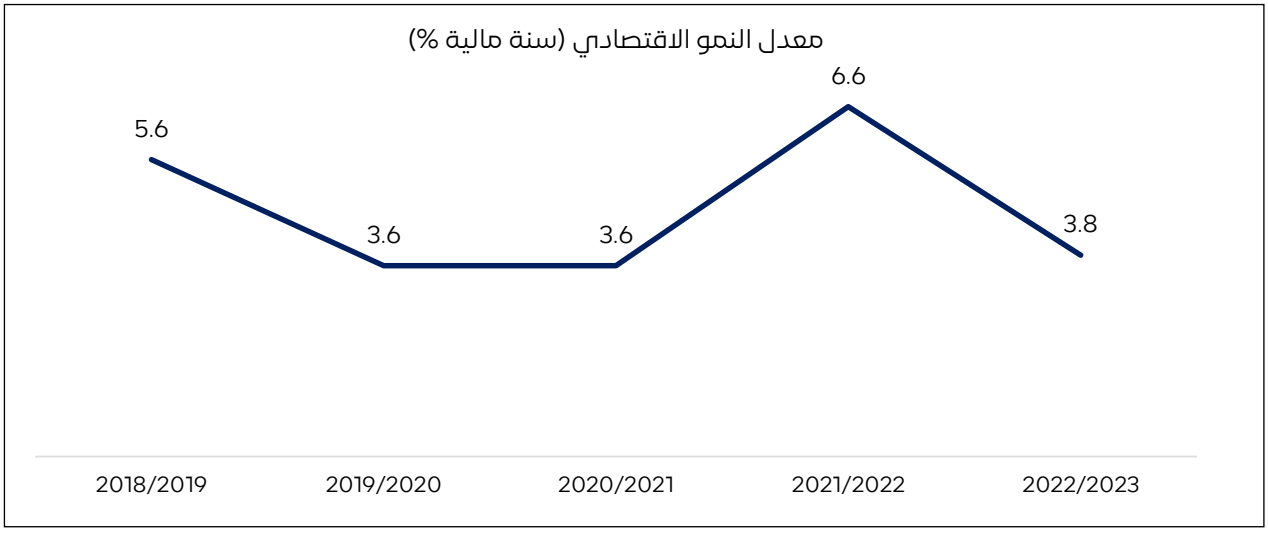

وبسبب الأزمات العالمية التي يشهدها العالم تراجع معدل النمو العالمي ليصل إلى 2.9% عام 2024 مقارنة بنحو 6.0% عام 2021 وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023. وهو ما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد - 19. كما يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤًا واسعًا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز

معـدلات التضخـم مسـتوياتها المسـجلة خلال عـدة عقـود سـابقة. وتشـديد الأوضـاع الماليـة فـي معظـم المناطـق، والآن تشـهد معـدلات النمـو الاقتصـادي انخفاضًـا بينمـا ترتفـع معـدلات التضخـم.

أثبـت الاقتصـاد المصـري خلال عـام 2023 قـدرًا كبيـرًا مـن المرونـة والقـدرة علـى التكيـف، حتـى أثنـاء مواجهـة تحديـات كبيـرة. فقـد تمكـن الاقتصـاد المصـري مـن مواجهـة تداعيـات الأزمـة العالميـة التـي نجمـت عـن جائحـة كوفيـد-19 والأزمـة الروسـية الأوكرانية بنجـاح. وتأثـرت سلاسـل الإمـداد العالميـة بشـكل كبيـر، ممـا أدى إلـى زيـادة فـي أسـعار السـلع الأساسـية والمـواد الغذائيـة واسـتجابت الحكومـة المصريـة ووزارة الماليـة بسـرعة لهـذه التحديـات، واتخـذت إجـراءات وحوافـز وسياسـات لتعزيـز النشـاط الاقتصـادي ودعـم المواطنيـن والقطاعـات الاقتصاديـة.

حيـث تـم توفيـر إطـار متكامـل للمسـاعدة، حيـث تـم تقديـم الدعـم المالـي والاجتماعـي للمواطنيـن كمـا تـم توفيـر السـلع الأساسـية بأسـعار مدعمـة، وتـم تنفيـذ إجـراءات للحمايـة الاجتماعيـة لتلبيـة احتياجـات الأسـر المحتاجـة. وتمـت الموافقـة علـى حزمـة كبيـرة مـن المسـاعدات الاجتماعيـة بقيمـة 356 مليـار جنيـه خلال عـام 2023/2022، وتحققـت تحسـينات مهمـة فـي هيكلـة الاقتصـاد المصـري، بالإضافـة لخطـة عـام 2024/2023 تـم تخصيـص529.7 مليـار جنيـه لبرامـج الدعـم والحمايـة الاجتماعيـة، بزيـادة تقدر بنحـو 48.8٪ عـن العـام المالـي الماضـي. وتعكـس الزيـادة فـي معـدل النمـو الاقتصـادي خلال عـام 2023/2022 التحسـن الـذي شـهدته جميـع الأنشـطة الاقتصادية فـي البـلاد. وتعزز هـذه الإجـراءات الاقتصـاد المصـري وتدعـم اسـتقراره، حيـث تعـزز الثقـة فـي السـوق المحليـة وتشـجع علـى الاسـتثمار وتعـزز النمـو الاقتصـادي. وكانـت القطاعـات الأكثـر إسـهامًا فـي الناتـج المحلـي خلال العـام المالـي هـي الصناعـة التحويليـة والتجـارة والزراعـة، والأنشـطة العقاريـة، والاسـتخراجات، كمـا ارتفعـت إيـرادات القنـاة بنحـو 34.7% علـى أسـاس سـنوي إلـى 9.4 مليـارات دولار، مقارنـة بـ 7 مليـارات دولار فـي عـام 2022/2021. فـي ضـوء تنامي حركـة التجـارة بالقنـاة والسياسـات التسـويقية.

3- البطالة:

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فيلاحظ أنها تسير في الاتجاه العكسي لمعدلات النمو الاقتصادي؛ ففي فترات اتخاذ معدل النمو الاقتصادي اتجاهًا تصاعديًا تتراجع معدلات البطالة نتيجة ارتفاع معدلات التوظيف والتشغيل، ومع تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال عامي الجائحة توقف الاتجاه النزولي لمعدل البطالة لتشهد ثباتًا نسبيًا نتيجة الإجراءات المصاحبة بجائحة كورونا من إغلاق جزئي، وتخفيف ساعات العمل وتناوب العاملين.

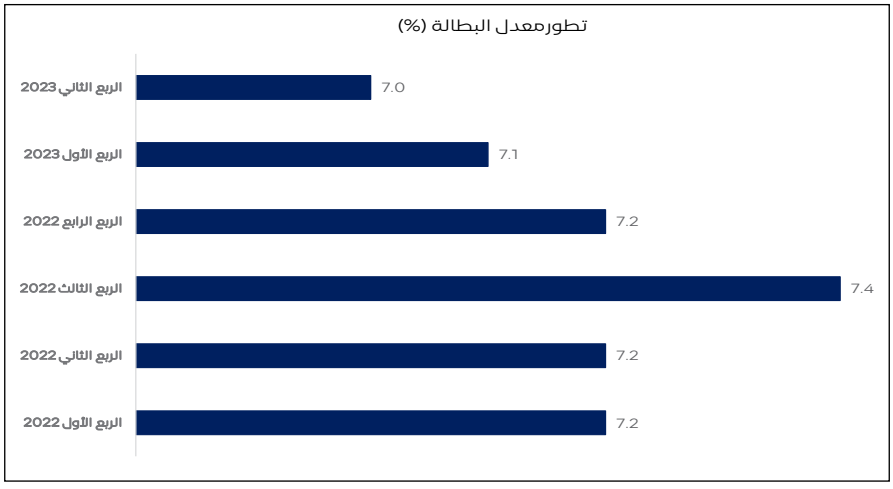

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

اتصالًا، استطاعت مصر أن تحقق استقرارًا في معدل البطالة خلال الفترة من 2021-2023، ووفقًا للتقرير الربع السنوي لبحث القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث بلغ معدل البطالة 7% في الربع الثاني من العام كما بلغت قوة العمل نحو 28.8 مليون فرد خلال الربع نفسه، بينما بلغ عدد المتعطلين 2.2 مليون فرد. والجدير بالذكر أن المشروعات القومية الكبرى أسهمت في خفض معدلات البطالة إلى 7% بعد أن كانت قد وصلت في عام 2013 إلى 13.2% وتوفير أكثر من ثلاثة ملايين فرصة عمل.

4- التضخم:

تعرض الاقتصاد المصري لتحديات قوية في ضوء الأزمة الروسية الأوكرانية وارتفاع موجات التضخم العالمية. تبعت ذلك سياسات نقدية انكماشية في الولايات المتحدة وأوروبا وعدد من الدول الأخرى، مما أثر على الاقتصاد المصري بشكل رئيسي. واجه الاقتصاد المصري ثلاثة تحديات رئيسية فيما يتعلق بالأمور النقدية، وهي نقص العملة الأجنبية، وتراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدل التضخم. كما تأثر الاقتصاد المصري بخروج كبير للأموال الساخنة، حيث خرج ما يقرب من 20 مليار دولار في مارس 2022، واستمر خروج الأموال خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي 2023/2022 بنحو 3.4 مليارات دولار، تسبب نقص العملة الأجنبية بتراجع قيمة الجنيه المصري بنسبة تقارب 50% منذ مارس 2022، وأدى أيضًا إلى ضغط كبير على الواردات وتقييد عمليات الاستيراد.

وتساهم الأسعار العالمية المرتفعة ونقص المعروض المحلي في زيادة معدلات التضخم بشكل كبير. ووفقًا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، شهد المعدل السنوي للتضخم الأساسي تباطؤًا للشهر الرابع على التوالي حيث سجل 38.1% في أكتوبر 2023 مقارنة بمعدل بلغ 40.3% في سبتمبر 2023. يأتي ذلك متسقًا مع المعدل الشهري للتضخم الأساسي الذي سجل 1.8% في أكتوبر 2023، مقارنة بمعدل بلغ 3% خلال الشهر ذاته من العام الماضي. وفي الوقت نفسه تباطأ المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل 38.5% في أكتوبر 2023 من معدل بلغ 38% في سبتمبر 2023.

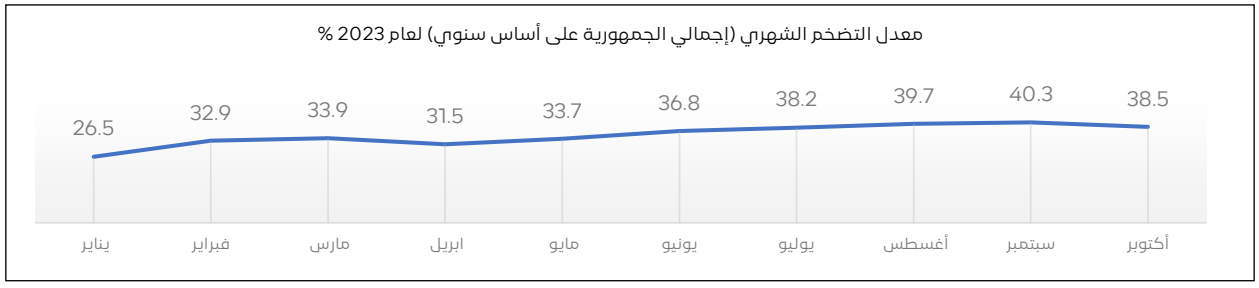

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

كما قام البنك المركزي المصري بتثبيت أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في اجتماعه الأخير، كما كان متوقعًا على نطاق واسع، وقد ارتفع معدل التضخم العالمي بسبب التداعيات الاقتصادية للصراع الروسي الأوكراني. ومع ارتفاع معدل التضخم العالمي ارتفع بالمثل التضخم المحلي من خلال عملية الاستيراد فيما يُعرف باسم التضخم المستورد.

5- التجارة الخارجية:

يُعتبر قطاع التجارة الخارجية مؤشرًا حاسمًا لقياس مستوى التطور الاقتصادي في الدول وعاكسًا للهيكل الإنتاجي ومدى تقدمه. وقد انعكس التقدم الذي حققه الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية في تحسن العجز في الميزان التجاري، وذلك نتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لتعزيز الصادرات وتقليل هذا العجز منذ عام 2015.

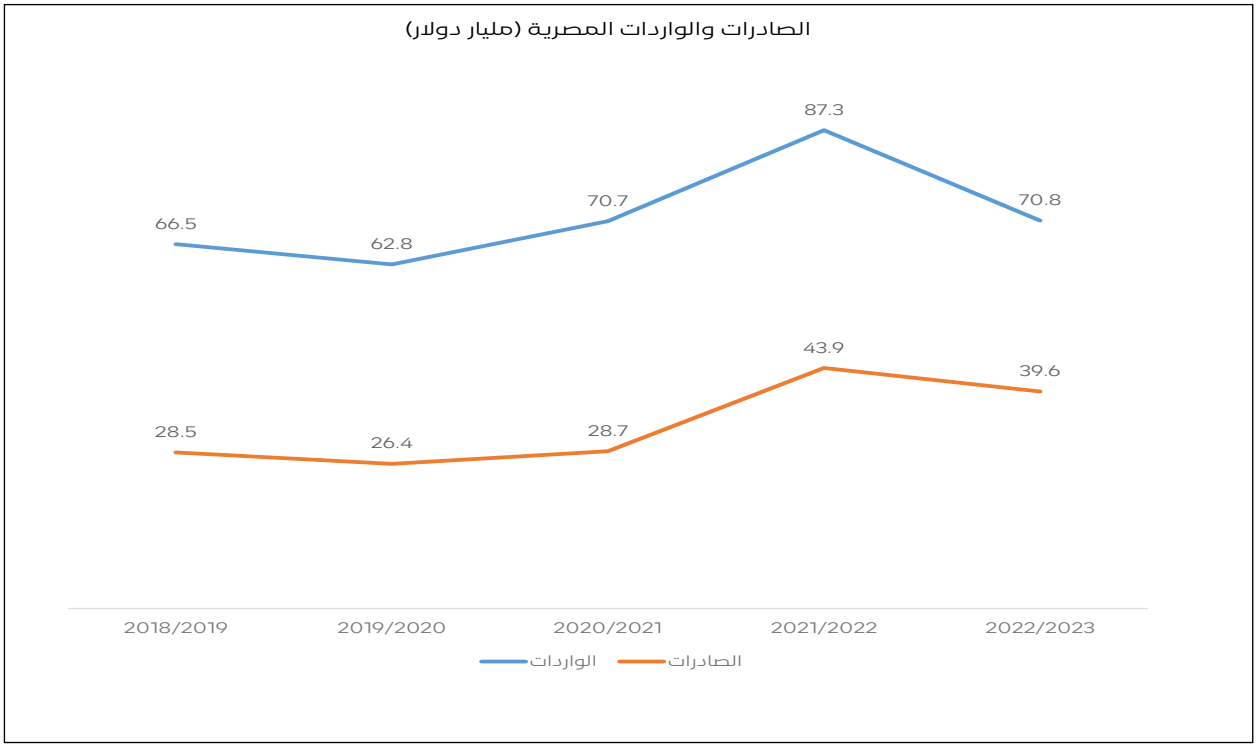

يشمل الميزان التجاري صادرات وواردات مصر من السلع. وبالنظر إلى أداء الميزان التجاري المصري لعام 2023/2022 بلغ إجمالي صادرات مصر من السلع البترولية وغير البترولية 39.6 مليار دولار (13.8 مليار دولار صادرات بترولية، و25.8 مليار دولار صادرات غير بترولية).

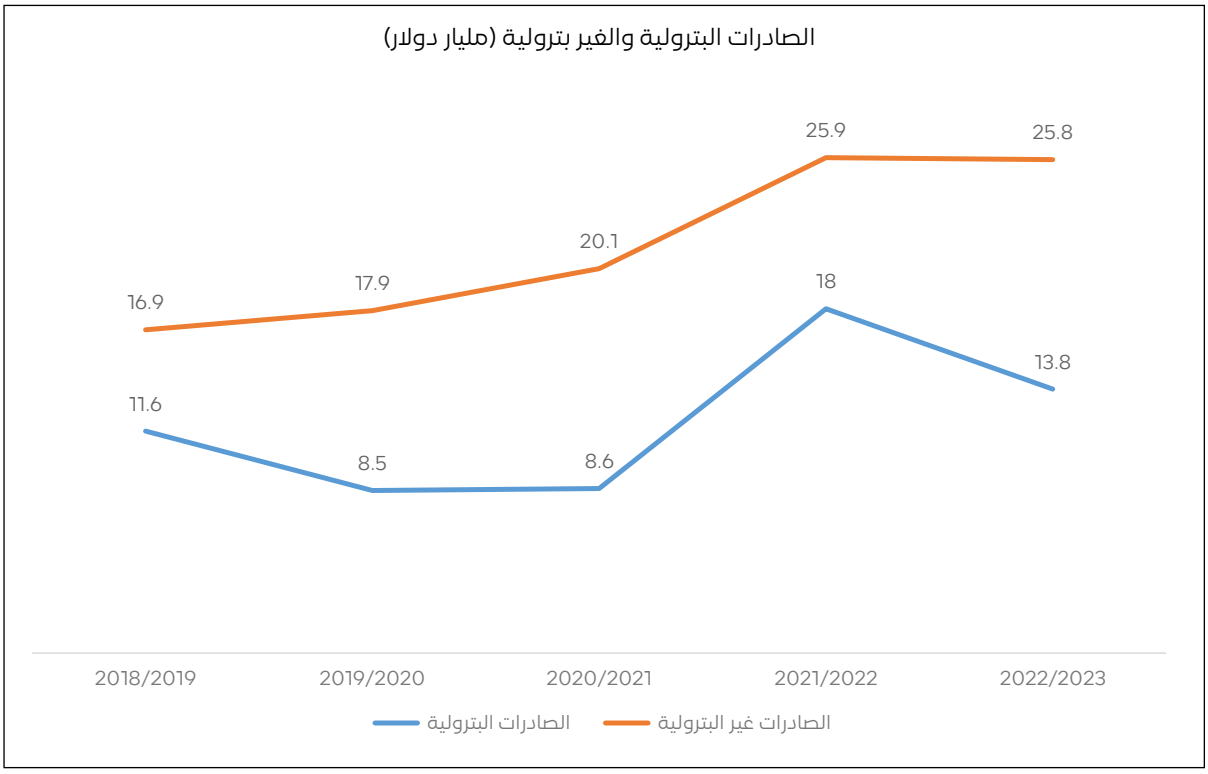

ويُنظر لتلك البيانات بالإيجابية وخاصة فيما يتعلق بالصادرات غير البترولية التي ارتفعت إلى 25.8 عام 2023/2022 بنسبة 28.5% تقريبًا مقارنة بـــــ 20.1 مليار دولار لعام 2021/2020، تمثلت تلك الزيادة في تصدير السلع التامة الصنع، مثل الفوسفات/ الأسمدة المعدنية، وأجهزة الإرسال والاستقبال للراديو/ التلفزيون، والملابس الجاهزة، والأدوية، والأجهزة الكهربائية المنزلية؛ والسلع نصف المصنعة، خاصة المركبات العضوية/ غير العضوية وبوليمرات الإيثيلين – البروبيلين، وهو مؤشر إيجابي على قدرة السلع المصرية على إحلال جزء من السلع المستوردة، وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

أمـا عـن السـلع البترولية، فقـد شـهدت صـادرات مصـر البترولية ارتفاعًـا بنسـبة 60.5% تقريبًـا (13.8 مليـار دولار لعـام 2023/2022 مقابـل 8.6 مليـارات دولار لعـام 2021/2020)، وتعـود تلـك الزيـادة فـي صـادرات مصـر البترولية إلـى الارتفاعـات فـي أسـعار الغـاز الكبيـرة والتـي نجحـت الحكومـة المصريـة فـي تعزيـز حصتهـا مـن سـوق صـادرات الغـاز الدولـي خلال أزمـة الحـرب الروسـية الأوكرانيـة، الأمـر الـذي سـاهم فـي زيـادة الكميـات التـي تـم تصديرهـا مـن خلال فتـح أسـواق جديـدة فـي أوروبـا، خاصـة فـي تركيـا وإيطاليـا وفرنسـا وإسـبانيا وكرواتيـا واليونـان، وبالطبـع سـاهمت الزيـادة السـعرية فـي جـزء مـن ذلـك الارتفـاع.

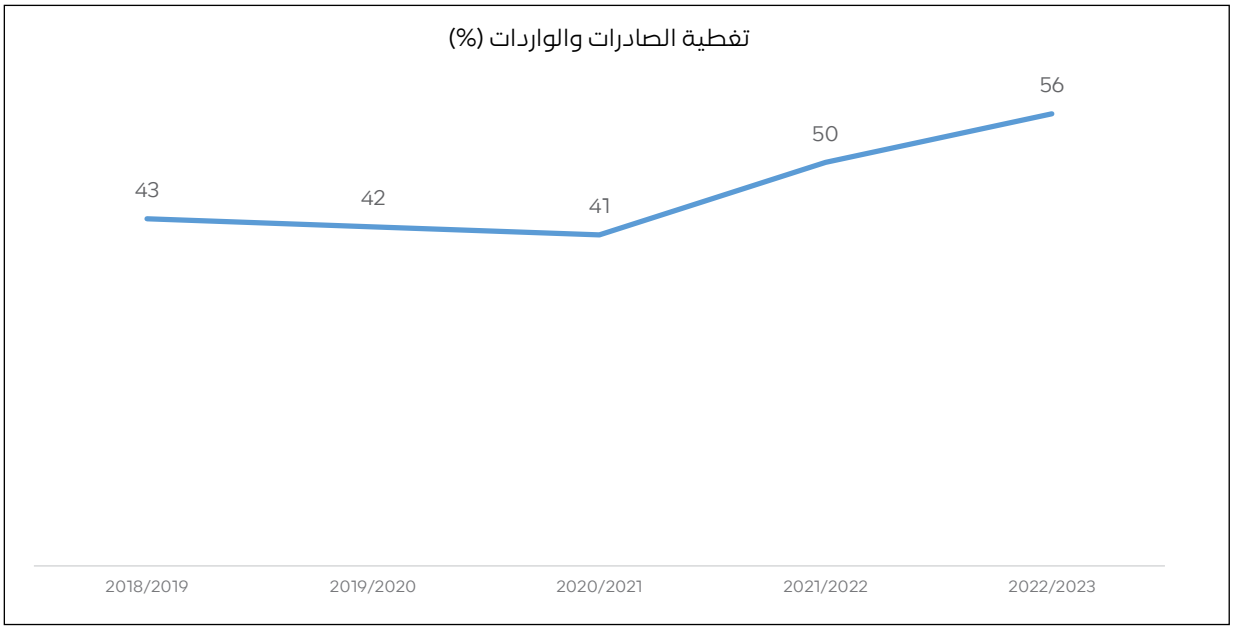

علاوة على ذلك ارتفعت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات وهو مؤشر يقيس مدى قدرة الدولة على تغطية وارداتها من حصيلة الصادرات، وقد شهد تحسنًا منذ عام 2019/2018، ورغم تذبذبه، بلغ أعلى قيمة له 56% في 2023/2022. وعند تحليل هيكل الصادرات المصرية، يتبين أن السلع التقليدية تسيطر على الأغلبية. تشمل هذه السلع الوقود، والقطن، والمواد الخام، بالإضافة إلى الأسمدة، والسجاد، والأثاث،

ومستحضرات التجميل والعطور ومستحضرات التنظيف. وتشكل صادرات المنتجات البترولية جزءًا كبيرًا من هذه السلع التقليدية. بالمقابل، تتركز الواردات الرئيسية على البترول الخام، والفحم، والتبغ، والخشب، والأدوية. بالإضافة إلى ذلك، يتم استيراد الهواتف المحمولة والسيارات الخاصة والسيارات الأخرى للركوب، والحديد والنحاس والزجاج، ومنتجات أخرى. أما بالنسبة لتوزيع الصادرات حسب درجة التصنيع في عام 2023/2022، فإنها متنوعة. تشكل السلع المصنعة بالكامل والسلع شبه المصنعة النسبة الأكبر، حيث تمثل 55%، تليها الوقود والزيوت المعدنية بنسبة 35%.

في الختام

شهدت الفترة السابقة لعام 2014 تحديات عديدة أثرت على مؤسسات الدولة وأدت إلى تعطيل الاقتصاد المحلي بشكل كبير. تمثلت هذه التحديات في ارتفاع تكلفة دعم الطاقة ونقص العملات الأجنبية نتيجة استنزاف الاحتياطي النقدي في يونيو 2013 الذي بلغ 14.9 مليار دولار. كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعًا وارتفاع معدل البطالة إلى 13.2٪ في عام 2013، واستمرار عجز الميزانية بسبب تراجع صادرات مصر التنافسية وارتفاع قيمة الواردات. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وتناقصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 4.2 مليارات دولار خلال العام المالي 2014/2013. نتيجة لهذه العوامل، انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.9٪ فقط. استنادًا إلى هذا الواقع، اعتمدت الحكومة المصرية رؤية اقتصادية شاملة تركز على التخطيط الفعّال لمسار التنمية في البلاد. تهدف هذه الرؤية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وتحويله من اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الموارد إلى اقتصاد يعتمد على التكنولوجيا والابتكار والمعرفة. تشمل الرؤية أيضًا بناء هيكل صناعي ذي قيمة مضافة مع تنويع وتوازن في قطاع الصناعة.

كيف أدار البنك المركزي المصري السياسة النقدية خلال عام 2023؟

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"شهد الاقتصاد المصري العديد من التحديات خلال عام 2023، والتي انعكست على تطور مؤشراته، وكان لها أثر ملموس على المواطن المصري"

ارتبط العديد من تلك التحديات بالجانب النقدي للسياسات الاقتصادية والتي تخضع لإدارة البنك المركزي، وترتبط بمدى قدرته على استخدام أدواته لتحقيق أهداف السياسة النقدية. ويعد الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق معدلات تضخم منخفض ومستقر، وقد تم تحديد معدل التضخم المستهدفة عند مستوى 7% (±2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024، ومستوى 5% (±2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2026، وفقًا لما أعلنه البنك المركزي المصري.

وقد شهد عام 2022 رفع أسعار الفائدة الأساسية لدى البنك المركزي بشكل استباقي وبواقع 800 نقطة أساس، منها 500 نقطة خلال الربع الرابع من العام، كما قامت لجنة السياسة النقدية بزيادة نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي بواقع 400 نقطة أساس في سبتمبر 2022. ومع استمرار الضغوط والتحديات على الساحة

الاقتصادية العالمية والمحلية خلال عام 2023، يُثار التساؤل حول كيفية إدارة البنك المركزي المصري لأهدافه النقدية خلال العام، وإلى أي مدى تحسنت المؤشرات النقدية في الاقتصاد المصري؟

التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية خلال عام 2023

شهد عام 2023 استمرار التحديات الاقتصادية العالمية التي طالت مختلف الأقاليم الدولية وأثرت على المؤشرات الاقتصادية العالمية. وبصفة عامة فقد اتسمت الظروف والأحداث الدولية بعدم اليقين، لا سيما التطورات الخاصة بالصراع الروسي الأوكراني، والسياسات المتبعة في الصين والمرتبطة بتخفيف الإجراءات الاحترازية المتعلقة بوباء فيرس كورونا، فضلًا عما استجد خلال العام من أزمات أخرى كأزمة قطاع العقارات بالصين، وتطورات الأوضاع بالسودان واحتدام الصراع بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي. وقد أدت كافة تلك الأحداث إلى العديد من التداعيات الاقتصادية على الصعيد العالمي -وإن كان بدرجة أقل حدة من عام 2022- فقد استمر اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، مما ترتب عليه ارتفاع لمستويات الأسعار للسلع الأساسية، فدفع ذلك إلى استمرار تبني سياسات نقدية انكماشية من جانب البنوك المركزية العالمية وعلى رأسها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بما ساهم في استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، فضلًا عن تطور أوضاع القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة، وزيادة نفقات التسليح والدفاع، بما أدى إلى تقلبات كبيرة في الأوضاع المالية للاقتصاد الأمريكي والاتحاد الأوروبي، وزاد من حدة عدم اليقين المتعلقة بالاقتصاد العالمي.

ويدلل على تراجع حدة التداعيات الاقتصادية للأحداث العالمية رغم استمرار تأثيرها، من خلال مقارنة قيم المؤشرات الاقتصادية الأساسية خلال عام 2023 والتي جاءت أفضل من التوقعات وأفضل من العام السابق له، فعلى سبيل المثال يلاحظ تراجع معدلات التضخم العالمية من 9% خلال عام 2022 إلى 7% خلال عام 2023. ويمكن رصد عدد من العوامل التي ساهمت في ذلك، من بينها: توقف سياسات التيسير الكمي التي تم اتباعها خلال فترات انتشار وباء فيروس كورونا، واستنفاذ الطلب المكبوت

الـذي صاحـب فتـرة التعافـي مـن الوبـاء العالمـي، فـضلًا عـن نجـاح السياسـات النقديـة التشـددية العنيفـة التـي تـم اتباعهـا منـذ عـام 2022 فـي تباطـؤ معـدلات ارتفـاع التضخـم العالمـي والـذي بـدأ فـي التصاعـد منـذ عـام 2021 وبلـغ ذروتـه عـام 2022، منسـوبًا إلـى صدمـات جانـب الطلـب آنـذاك.

ومـع تراجـع حـدة تقلبـات الأوضـاع الماليـة للاقتصاديـات المتقدمـة اتخـذ معـدل التضخـم العالمـي مسـارًا نزوليًـا خلال عـام 2023، إلا أن معـدلات التضخـم الفعليـة والمتوقعـة فـي بعـض الـدول المتقدمـة ظلـت أعلـى مـن المسـتويات المسـتهدفة، بمـا دفـع إلـى اسـتمرار السياسـات النقديـة التشـددية وظلـت أسـعار الفائـدة فـي مسـتويات مرتفعـة، وقـد لجـأ البنـك الفيدرالـي الأمريكـي الـى رفـع أسـعار الفائـدة بمعـدل 25 نقطـة أسـاس ثلاث مـرات متتاليـة خلال اجتماعـات فبرايـر ومـارس ومايـو، ثـم تـم تثبيـت أسـعار الفائـدة خلال اجتمـاع يونيـه بعـد 10 زيـادات متتاليـة، ليعـاود رفعهـا مـرة أخـرى فـي اجتمـاع يوليـو بمقـدار 25 نقطـة أسـاس، واختتـم العـام بتثبيـت أسـعار الفائـدة ثلاث مـرات خلال اجتماعـات سـبتمبر ونوفمبـر وديسـمبر عنـد مسـتوى 5.25% و5.5% .

وقـد انعكسـت تحـركات سـعر الفائـدة الفيدرالـي علـى تراجـع مسـتويات النمـو الاقتصـادي العالمـي، فـضلًا عـن زيـادة حـدة التداعيـات السـلبية علـى الأسـواق الناشـئة مـع تحـرك رءوس الأمـوال فـي اتجـاه الفائـدة الأعلـى، بحثًـا عـن أعلـى عائـد وأقـل مخاطـر، بمـا أسـهم فـي ارتفـاع قيمـة الـدولار الأمريكـي مقابـل عـملات الـدول الناشـئة.

وعلـى صعيـد الاقتصـاد المصـري، فقـد واجـه انعكاسـات التحديـات الاقتصاديـة العالميـة وآليـات مواجهتهـا؛ فتأثـر باضطرابـات سلاسـل الإمـداد وموجـات التضخـم العالمـي لا سـيما ارتفـاع أسـعار الغـذاء والطاقـة، فـضلًا عـن تأثـره بآليـات مواجهـة تلك الاخـتلالات برفع أسـعار الفائـدة العالميـة، والتـي كان مـن شـأنها جـذب رءوس الأمـوال مـن الاقتصـاد المحلـي للاسـتفادة مـن أسـعار الفائـدة المرتفعـة، بمـا زاد مـن قـوة العـملات الأجنبيـة مقابـل الجنيـة المصـري. ومـن جهـة أخـرى، فقـد واجـه الاقتصـاد المصـري مخاطـر تمويليـة تتعلـق بصدمـات تغيـر أسـعار الفائـدة وأسـعار الصـرف والتـي زادت مـن حـدة الديـون.

وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية، فيلاحظ تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ إذ سجل نموًا بمعدل 3.9% خلال الفترة (يناير-مارس) 2023، مستقرًا عند المستوى ذاته خلال الثلاث أشهر السابقة لتلك الفترة، قبل أن يتراجع إلى 2.9% خلال الفترة (إبريل- يونيو) 2023. ويلاحظ أن معدل النمو المتحقق جاء مدفوعًا بتحسن النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص لا سيما قطاعات السياحة والزراعة وتجارة التجزئة، مع مساهمة ملموسة لقطاع التشييد والبناء، كما أسهم تراجع قيمة العملة المحلية في دفع صافي الصادرات -ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات- ويرجع تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى تراجع الاستثمار المحلي بشكل عام بدرجة أكبر من المساهمة الإيجابية لمعدل الاستهلاك وصافي الصادرات.

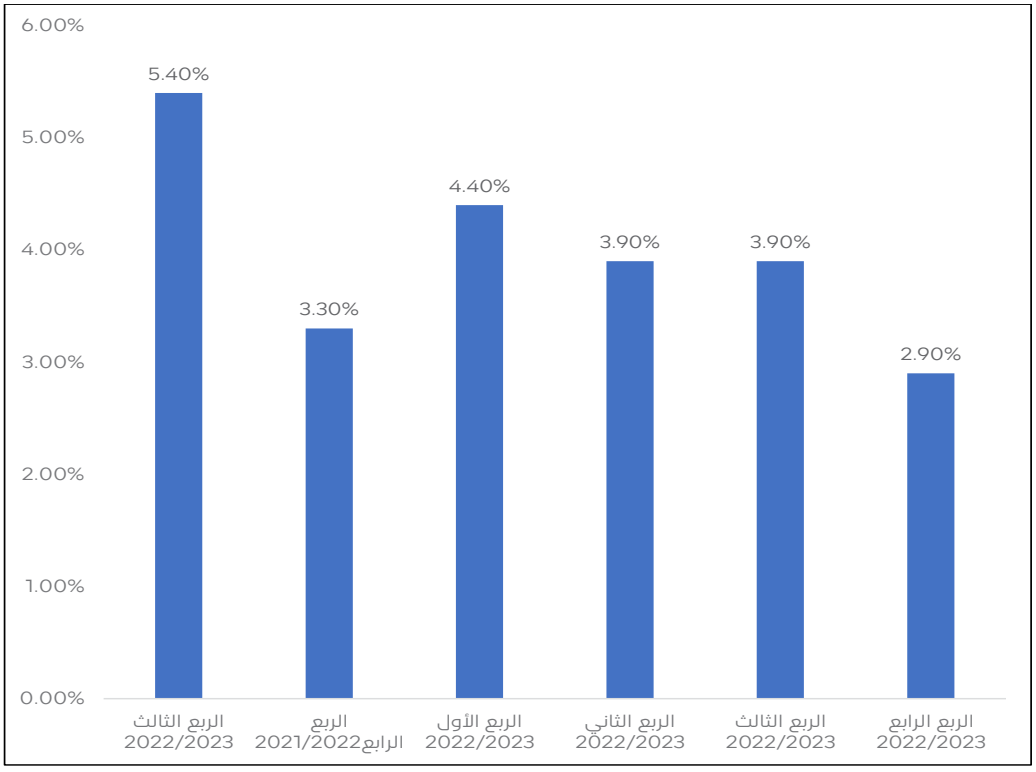

شكل (٦): معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (ربع سنوي)

أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد تراجع بدرجة طفيفة خلال الثلاث أشهر الأولى من العام مسجلًا 7.1%، مقارنة بنسبة 7.2% خلال الثلاث أشهر السابقة لتلك الفترة، ثم تراجع مرة أخرى إلى 7% خلال الفترة ابريل- يونيو من العام؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد المشتغلين بوتيرة أسرع من ارتفاع قوة العمل، وخلال الربع الأول من عام 2024/2023 يلاحظ ارتفاع طفيف في معدل البطالة نتيجة انضمام الخريجين الجدد لقوة العمل.

شكل (2): معدل البطالة (ربع سنوي)

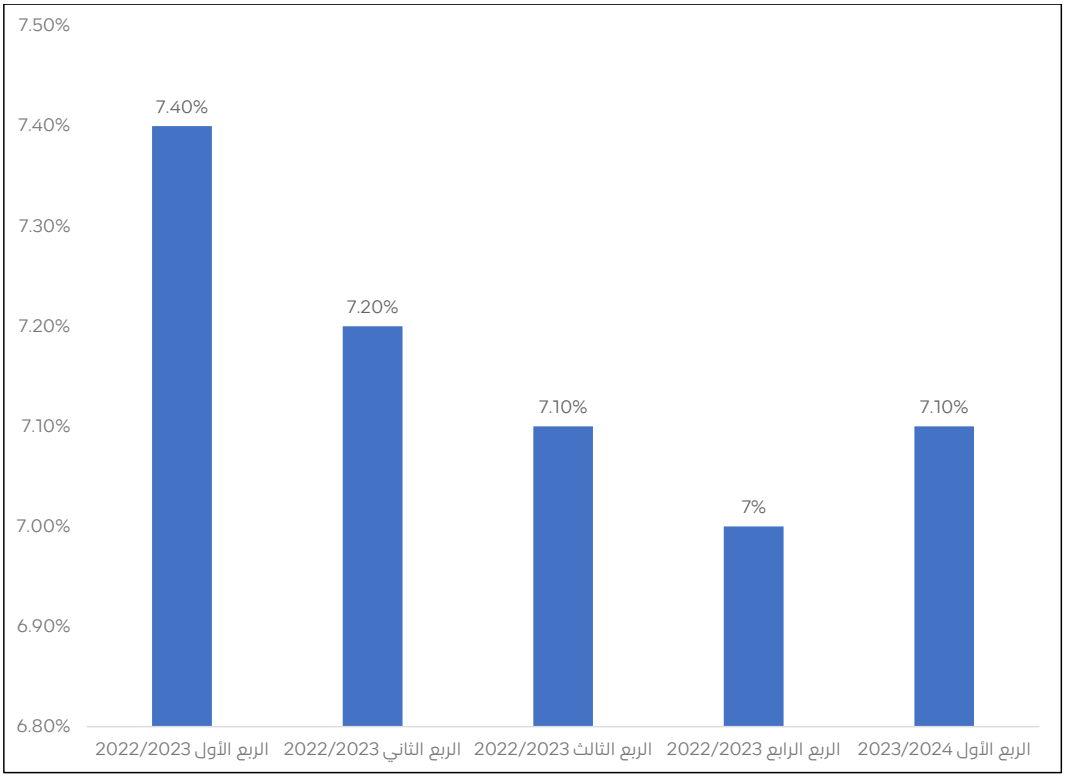

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد استمرت الوتيرة التصاعدية لمعدلات التضخم منذ يونيو 2021، وسجل معدلات قياسية خلال عام 2023؛ حيث بلغ 25.8% في بداية العام خلال شهر يناير، ووصل إلى 34.5٪ في نوفمبر وفقًا لآخر بيانات منشورة من البنك المركزي المصري. وقد تم إرجاع تلك الارتفاعات في بداية العام إلى جانب الطلب، وهو ما يتضح في تطورات النشاط الاقتصادي الحقيقي مقارنة بطاقته الإنتاجية

القصوى والارتفاع في معدل نمو السيولة المحلية، ثم برز تأثير اختلالات سلاسل الإمداد محليًا، وتقلبات سعر صرف الجنيه المصري، فضلًا عن الأثر الموسمي في فترات متفرقة من بينها حلول شهر رمضان بما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأسعار رحلات العمرة، كما انعكست الظروف المناخية غير المواتية خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر في ارتفاع موسمي لأسعار المنتجات الزراعية. وقد كان لارتفاع سعر الدولار بالسوق الموازية الأثر الأكبر في رفع معدلات التضخم؛ إذ يعد هذا السعر هو المستخدم من قبل التجار في تسعير السلع المختلفة، فضلًا عن أثر التوقعات بشأن استمرار وجود ارتفاعات مستقبلية للدولار.

ويلاحظ من الشكل التالي تراجع معدل التضخم خلال شهر إبريل قبل أن يستأنف وتيرته التصاعدية، وقد أرجع البنك المركزي ذلك إلى التأثير الإيجابي لفترة الأساس، وانحسار أثر صدمات جانب العرض المتمثلة في اختلالات سلاسل الإمداد المحلية، فضلًا عن تداعيات تطورات سعر الصرف.

شكل (3): تطور معدلات التضخم خلال عام 2023

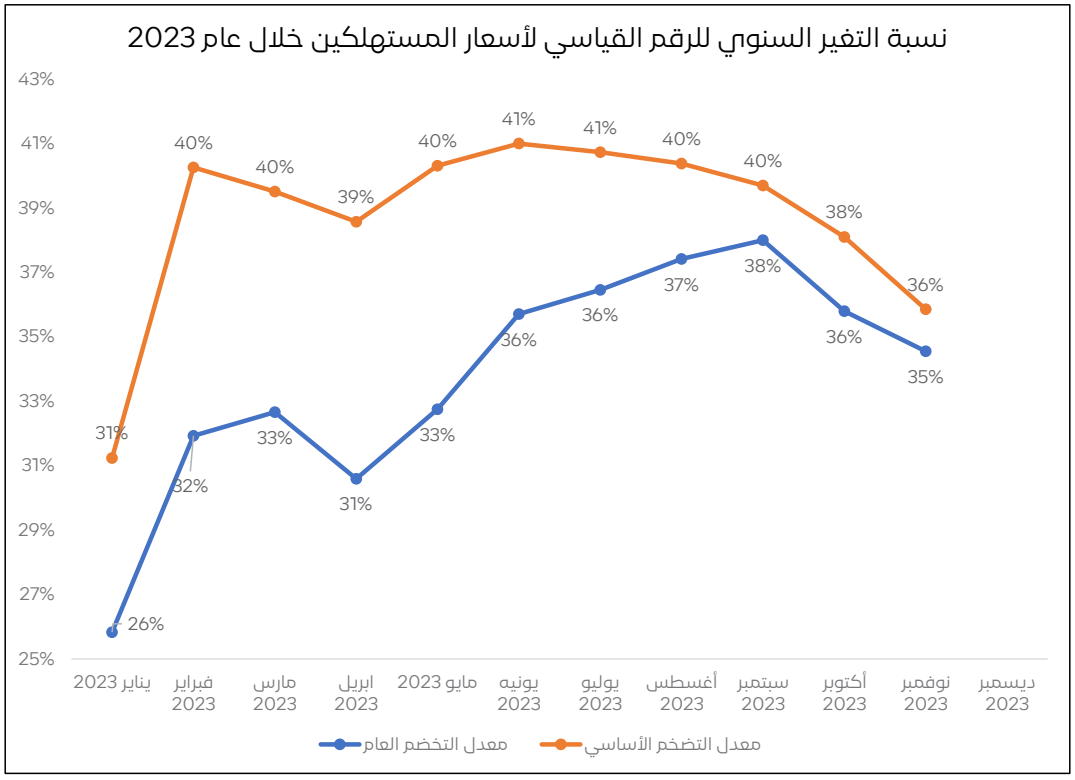

قرارات لجنة السياسة النقدية

عقد البنك المركزي اجتماعاته الدورية الثمان -بمعدل اجتماع كل 6 أسابيع- خلال عام 2023، والتي أسفرت عن رفع أسعار الفائدة بمعدل 300 نقطة أساس خلال العام، جاءت 200 نقطة أساس منها خلال الاجتماع المنعقد في 30 مارس، و100 نقطة خلال اجتماع 3 أغسطس. وبخلاف التوقعات انتهى العام بقرار لجنة السياسة النقدية المنعقدة في 21 ديسمبر بتثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى 19.25% و20.25% و19.75% على الترتيب، كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 19.75%.

مؤشرات ودلالات

على الرغم من أن قرارات تحديد أسعار الفائدة تعتمد بشكل كبير على معدلات التضخم المتوقعة مستقبلًا وليست الحالية، إلا إنه بتتبع البيانات يلاحظ عدم توافق حركة أسعار الفائدة في فترة زمنية مع معدلات التضخم المتحققة في الفترات التالية، ومع التسليم بأن تحرك معدل التضخم يعتمد على الزيادات التراكمية لأسعار الفائدة، وتتطلب فترة زمنية حتى تؤتي بآثارها على معدل التضخم، إلا إنه يلاحظ عدم فاعلية أداة سعر الفائدة وحدها في السيطرة على معدلات التضخم، خاصة في ظل ارتفاع حجم الإقراض الحكومي مقابل حجم الإقراض الخاص ومن ثم يتراجع تأثير تحركات أسعار الفائدة على قرارات الأفراد وينخفض تأثيرها على نسب السيولة والتضخم. ومن جهة أخرى، فإن معدلات التضخم المتزايدة انعكست على تحقيق معدلات فائدة حقيقية سلبية والتي تعتبر المحرك الرئيسي لقرارات الادخار، بما أضعف من تأثير أسعار الفائدة الاسمية على معدلات السيولة والتضخم. وقد انعكست اتجاهات معدلات التضخم المرتفعة على اللجوء لقنوات بديلة للقوات المصرفية من بينها شراء الذهب والعملات الأجنبية والعقارات، وعلى الرغم من أن تلك القنوات البديلة لا تعد استثمارًا على مستوى الاقتصاد الكلي؛ إذ إنها لا تضمن توليد قيمة مضافة، إلا أنها تحمي مدخرات الأفراد من التآكل. ومن جهة ثالثة، فإن معدلات التضخم الناتجة عن صدمات العرض تتطلب تبني سياسات حافزة للإنتاج في حين أن أسعار الفائدة المرتفعة تحد

من الاستثمار المباشر بشكل عام، وتزيد من أسعار الواردات، مما يغذي أثر صدمات العرض ويترتب عليه مزيد من الارتفاع في معدلات التضخم.

ووفقًا لتوصيات صندوق النقد الدولي فتصاعد معدلات التضخم يتطلب تشديد السياسة النقدية بصورة كبيرة واتخاذ قرارات تتعلق بتحريك قيمة العملة المحلية لتعبر عن قيمتها الحقيقية. وقد تسبب التأخر في اتخاذ تلك القرارات إرجاء مراجعة صندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

اتجاهات عام 2024

تشير التوقعات إلى بدء الاستقرار النسبي في مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال عام 2024، فعلى الرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، إلا أنها لم يتوقع لها أن تصل لمرحلة الركود، كما يتوقع انحسار معدلات التضخم العالمية إلى أقل من 6% -والتي تعد مرتفعة عن المعدلات المستهدفة، إلا أنها أقل من المعدلات الفعلية المتحققة خلال العامين الماضيين- الأمر الذي يدفع أسعار الفائدة للتراجع لتجنب الدخول في مراحل الركود، ولكنها ستظل مرتفعة عن النسب المعهودة من قبل، وتشير التوقعات إلى احتمالية اتجاه أسعار الفائدة الأمريكية للثبات خلال النصف الأول من العام ثم التراجع بدءًا من النصف الأخير من العام الجاري.

أما بالنسبة للاقتصاد المصري، فعلى الرغم من التحسن المرتقب في الأوضاع الاقتصادية العالمية، إلا أنه يتوقع استمرار مواجهة الاقتصاد المصري للعديد من التحديات المرتبطة بتطور الأوضاع الاقتصادية عالميًا، فمع احتمالية بقاء أسعار الفائدة العالمية مرتفعة، فلا مفر من استمرار ارتفاع تكلفة التمويل وهروب رءوس الأموال للخارج وارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه المصري؛ الأمر الذي يزيد من حدة أزمة الديون ويضاعف تحديات عدم الاستقرار المالي؛ إذ يرتبط سداد الديون بزيادة الطلب على الدولار والذي يُعد عملة القروض الدولية الأولى، بما يسهم في رفع قيمته مقابل العملة المحلية، ويزيد من تحديات عدم الاستقرار المالي. ويرتبط بقضية الديون أمر آخر شديد الأهمية يتعلق بإمكانية تحرير سعر الصرف لاحتواء

السوق الموازية، فعلى الرغم من أهمية ذلك في استعادة الجنيه المصري لقوته ودفع ثقة المتعاملين في قدرة العملة المحلية على القيام بدورها كمخزن للقيمة، إلا أن ذلك يجعل الاقتصاد أكثر انكشافًا لتحديات أسعار الصرف، بما يضاعف من قيم الديون الحالية المطلوب سدادها ويزيد من تكلفة الواردات. ويضاف إلى التحديات المرتقبة خلال العام الجديد توقع استمرار ارتفاع معدل التضخم ليسجل نسبًا تتراوح بين 22% و25% بنهاية عام 2024، وهي معدلات مرتفعة تتطلب أسعار فائدة اسمية عالية لتحقيق عائد حقيقي موجب، وقد شهدت بالفعل الأيام الأولى من العام الجاري إعلان البنك الأهلي المصري وبنك مصر طرح شهادات ادخارية بعائد سنوي 27% في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم، خاصة مع حلول أجل الشهادات الادخارية التي تم طرحها العام الماضي لأجل عام بفائدة تصل إلى 25%. وعلى الرغم من تلك الفائدة المرتفعة وتأثيرها السلبي على معدلات الاستثمار المباشر، إلا أن جاذبية تلك الشهادات تظل محل تساؤل.

ومع تعقد وتشابك كافة التحديات مع بعضها البعض ينبغي إدراك أن الخروج من الأزمة لا يتحقق من خلال قرارات البنك المركزي فحسب، وإنما لا بد من توسع الاقتصاد إنتاجًا واستثمارًا وتصديرًا للخارج ليزيد العرض الكلي للمنتجات في الأسواق، ويزيد من الطلب على العملة المحلية داخليًا وخارجيًا، ويصحح من عجز ميزان المعاملات الجارية، وهي أمور ضرورية لتصحيح أوضاع الاقتصاد المصري وتأتي كأولوية قبل الاحتفاء ببشائر استقرار النظام الاقتصادي العالمي، وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تفعيل عضوية مصر في تكتل بريكس، والبحث عن آليات مواكبة التحولات المالية العالمية بإطلاق العملات الرقمية، وغيرها من الأمور التي تتطلب استقرار الاقتصاد الكلي ومؤشراته كشرط مسبق لجني مكاسبها.

حصاد السياسة المالية

محمد صبري

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"في ظل التحديات الاقتصادية العالمية التي شهدتها السنوات الأخيرة، وفي هذا السياق، يأتي حصاد أداء السياسة المالية كمحطة أساسية لقياس صمود الاقتصاد المصري، شهدت مصر خلال هذه الفترة تحسنًا ملحوظًا في إدارة الإيرادات والنفقات؛ حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة ملموسة"

مع تنوع مصادر التمويل وتعزيز الاقتصاد الوطني. وتم تحقيق زيادة في الإنفاق على القطاعات الحيوية، مما ساهم في تعزيز جودة حياة المواطنين.

في إطار السياسة المالية، استمرت مصر في التركيز على تحسين بيئة الاستثمار ودعم المشروعات الوطنية. شهدت السنة المالية 2022/2023، زيادةً في الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وتحفيز الاقتصاد المحلي، مما أسهم في خلق فرص عمل وتعزيز النمو المستدام، مع تحسن أداء الضرائب والاقتراض الرشيد، نجحت مصر في تحقيق توازن في الميزانية وتعزيز مكانتها كلاعب اقتصادي قوي. ورغم التحديات الداخلية والخارجية، فإن حصيلة السياسة المالية خلال هذه الفترة تعكس الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

اتجهت وزارة المالية في مصر نحو تنفيذ خطة شاملة للإصلاح المالي الهيكلي، تهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والسيطرة على المالية العامة، بالإضافة إلى تعزيز تحقيق مسار نمو اقتصادي قوي وشامل بقيادة القطاع الخاص، تطلعت الحكومة من خلال الموازنة العامة للدولة (للسنة المالية 2023/2022) إلى تحقيق التنمية المستدامة والانضباط المالي. وتسعى الخطة أيضًا إلى توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وتحقيق معدلات نمو شاملة ومتزايدة.

تعد أهم أهداف الخطة التي وضعتها وزارة المالية دعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، وتوفير الاحتياجات التمويلية لكافة أجهزة الدولة. كما استمرت في دعم جهود الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع الأكثر احتياجًا والأكثر تأثرًا بتداعيات الأزمة الحالية، مع التركيز على تخفيف تأثيرها على الفئات الضعيفة والمتوسطة، وتركز الحكومة أيضًا على محاولة الحفاظ على سياسة التسعير المناسبة للسلع والخدمات، وتعزيز إعداد ومتابعة الميزانية بناءً على منهج برنامجي وميزانية الأداء.

وهدفت السياسة المالية إلى توسيع القاعدة الضريبية بكفاءة وعدالة، ورفع كفاءة إدارة الضرائب، من خلال رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وسعت الحكومة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل بين مختلف فئات المجتمع والمناطق. كما تركزت على إصلاح الهياكل المالية لرفع الكفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام، فهل حققت الحكومة المصرية تلك الأهداف؟!

تحليل السياسة المالية خلال العام المالي 2023/2022

أولًا- الإيرادات:

تعتبر الإيرادات العامة في موازنة الدولة من مصادر التمويل الحيوية التي تعكس أداء النشاط الاقتصادي وتحصيل الضرائب والمنح خلال العام المالي. وتشمل هذه الإيرادات الضرائب بأنواعها والمنح الواردة من الداخل والخارج، بالإضافة إلى الأرباح

المتحققة من الهيئات الاقتصادية والشركات الحكومية والخاصة، وتشمل أيضًا إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد تم تقدير قيمة الإيرادات العامة بنحو 1.51 تريليون جنيه في الموازنة المعدلة للسنة المالية 2023/2022، وهي تمثل 16.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أهمية الموارد الضريبية، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلي تظل منخفضة نسبيًا، خاصة بعد استبعاد الضرائب المحصلة من قطاعات حيوية، تأتي الضرائب العامة كمكون رئيسي في الإيرادات، حيث تمثل 6.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. والضرائب على القيمة المضافة والجمركية تشكل نسبة 5.3٪ و0.5٪ على التوالي.

وفي سياق تحسين أداء الضرائب، تعتبر وزارة المالية مستعدة لتوسيع القاعدة الضريبية وتيسير الإجراءات الضريبية. وتصل تقديرات الإيرادات الضريبية للسنة المالية 2023/2022 إلى نحو 1.16 تريليون جنيه، يُبرز الاقتراض دوره الرئيسي في تمويل العجز بالموازنة، ويُستخدم أساسًا لسداد أقساط القروض المستحقة. وتقدر المتحصلات من الاقتراض بنحو 24 مليار جنيه، مما يشير إلى التحديات المالية التي تواجه الدولة وضرورة استدامة هذا النمط التمويلي، يوضح الشكل التالي تطور الإيرادات:

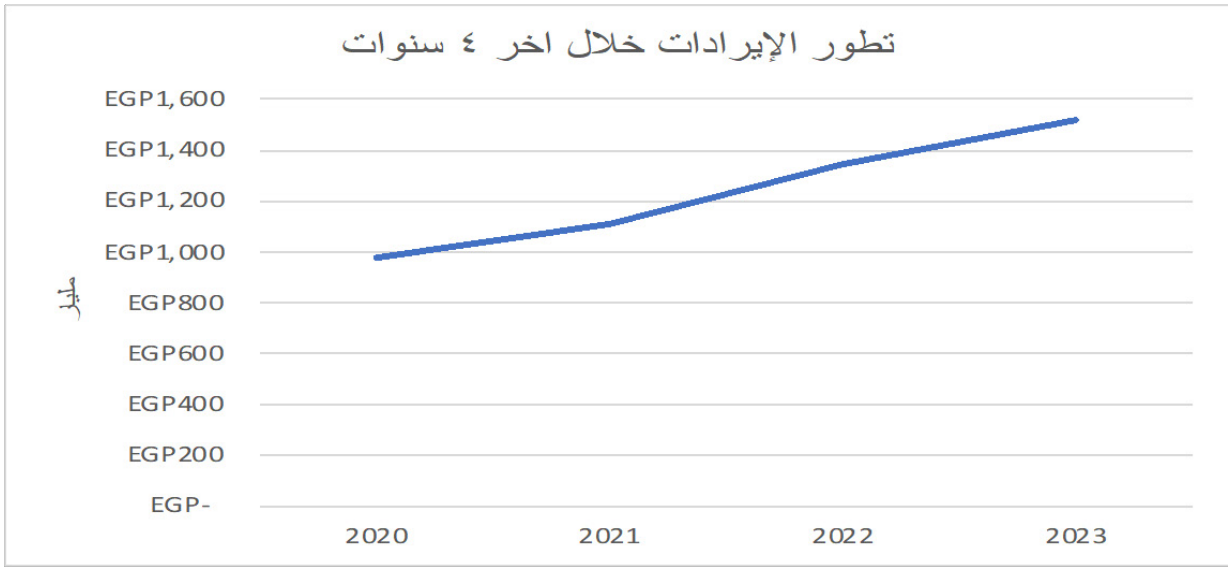

ثانيًا- المصروفات:

تتجاوز مصروفات الحكومة في العام المالي 2023/2022 حاجز 2.23 تريليون جنيه مسجلة زيادة بنسبة 2% عن التوقعات المذكورة في موازنة الدولة المصرية والتي كانت تبلغ 2.18 تريليون جنيه. يمثل هذا الإجمال 24.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. دعونا نلقي نظرة أفضل على عناصر هذه المصروفات وهي:

- الأجور وتعويضات العاملين: بلغت 410 مليار جنيه خلال 2023/2022، تمثل 4.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- **شراء السلع والخدمات:** ارتفعت إلى 125.6 مليار جنيه، مقارنة بالمتوقع 108 مليار جنيه، تمثل 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **الفوائد:** بلغت 775 مليار جنيه، تمثل 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:** بلغت 425 مليار جنيه، تمثل 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **المصروفات الأخرى:** ارتفعت إلى 122 مليار جنيه، تمثل 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **شراء الأصول غير المالية «الاستثمارات»:** بلغت 376 مليار جنيه، تمثل 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

تعكس هذه الزيادة أساسًا ارتباط الأجور وتكاليف القرارات الرئاسية بتحسين أوضاع العاملين وتحفيز الاستثمارات لتحسين الخدمات المقدمة. يشير الارتفاع أيضًا إلى تحديات مالية، مثل ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة عجز الميزانية. حجم حيازة الأصول المالية وسداد القروض يشيران إلى الجهود لتحسين هياكل التمويل وإصلاح المراكز التمويلية. زيادة سعر الصرف وتداول العملات أيضًا أثرت على النتائج، **يوضح الشكل التالي تطور المصروفات:**

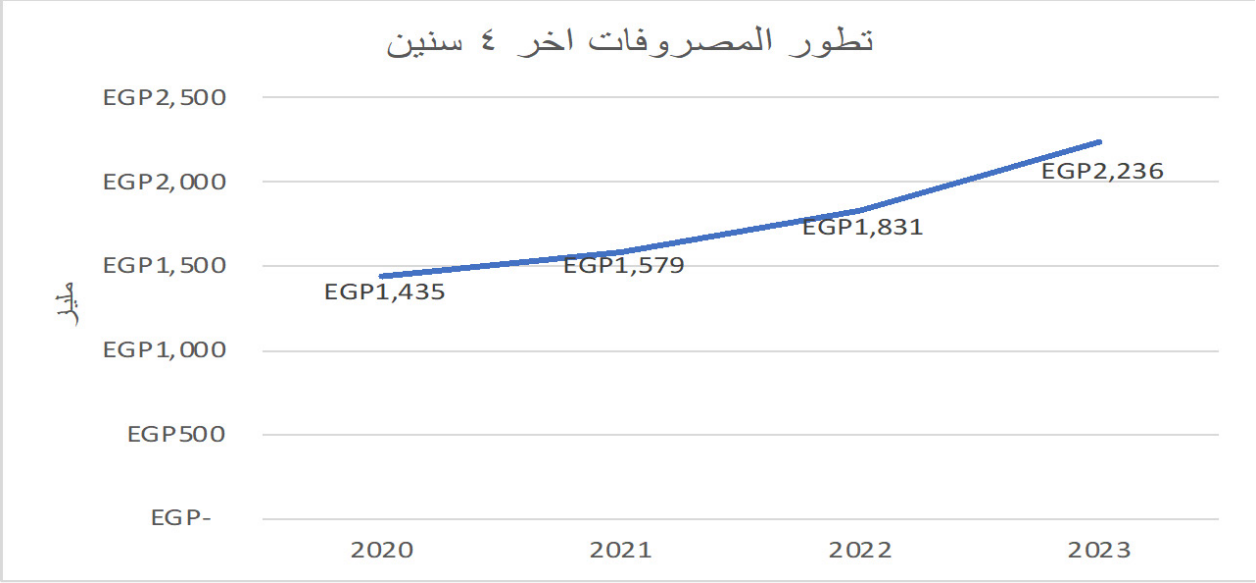

ثالثًا- عجز الموازنة:

يُظهر العجز النقدي للسنة المالية 2022/2023 الفارق بين إجمالي نفقات الموازنة والإيرادات المتاحة، حيث تصل هذه الفجوة إلى حوالي 719 مليار جنيه، ما يُمثل 8% من الناتج المحلي الإجمالي. يعكس هذا العجز قصور الإيرادات العامة عن تغطية نفقات الدولة، ورغم ارتباطه بالعمليات التشغيلية والالتزامات الملزمة، مثل الأجور والدعم الاجتماعي والاستثمارات، يستمر البحث عن مصادر تمويلية لتقليص هذا العجز أو تحسين كفاءة الإنفاق دون التأثير على الاستثمار والنمو وخلق الوظائف ورفع مستوى المعيشة.

وفقًا للمعايير المالية الدولية، تُعد حيازة الأصول المالية، مثل مساهمات الدولة في رءوس أموال الهيئات والشركات، والإقراض الحكومي، عبئًا إضافيًا يُضاف إلى العجز النقدي في موازنة الدولة. على النقيض، يُستبعد ما يتولد من الاقتراض ومبيعات الأصول المالية من العجز النقدي. يُطلق على صافي حيازة الأصول المالية، المُقدر في مشروع موازنة الدولة للسنة المالية 2022/2023 بحوالي 5 مليارات جنيه (0.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مصطلح «صافي الحيازة». يُشير الاقتراح

الجديد للميزانية إلى عجز إجمالي يصل إلى حوالي 724 مليار جنيه، ويشمل زيادات في الالتزامات بالمصروفات وزيادات في الاستثمارات الحكومية ومتطلبات شراء السلع والخدمات، بما في ذلك زيادة في ميزانية الأدوية والمستلزمات الطبية والصيانة، إلى جانب زيادة خدمة الدين.

باستبعاد فوائد خدمة الدين العام المحلي والأجنبي، نجد أن الفائض الأولي في مشروع ميزانية الدولة يصل إلى حوالي 01 مليار جنيه. يُعد هذا الفائض أحد أهم العوامل التي تؤثر في مسار الدين العام، حيث يسهم في تحقيق مسار منخفض للدين العام. الفجوة بين مصروفات الموازنة وإيراداتها، بالإضافة إلى صافي حيازة الأصول المالية، توجهنا نحو العجز الكلي في ميزانية الدولة، الذي يستدعي البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته. صافي الاقتراض الذي احتاجته الحكومة المصرية في السنة المالية 2023/2022 يبلغ حوالي 724 مليار جنيه، مقابل 485 مليار جنيه للسنة المالية 2021/2022، بارتفاع يصل إلى 49%، **حيث يوضح الشكل التالي تطور العجز :**

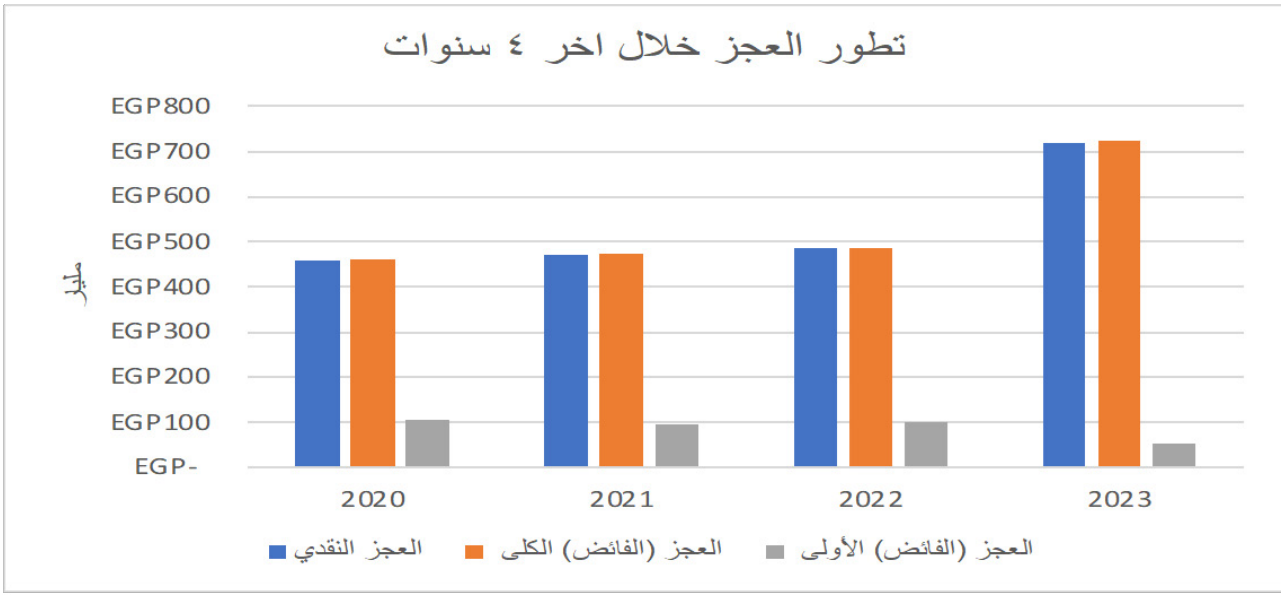

ما توقعات السياسة المالية خلال 2023/2024؟

رفعت الحكومة المصرية تقديرات عجز الموازنة للعام المالي 2024/2023 إلى 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، بارتفاع من التقديرات السابقة التي بلغت 6.3%، وتتوقع الموازنة للعام 2024/2023 ارتفاع العجز إلى 848.8 مليار جنيه، ومن المتوقع زيادة الإنفاق الحكومي إلى 3 تريليونات جنيه، بينما تتوقع الإيرادات نموًا إلى 2.1 تريليون جنيه. مصر تطمح إلى نمو اقتصادي بنسبة 4.1% في العام المالي 2024/2023، مع فائض أولي بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

تخطط الحكومة لزيادة الاستثمارات بنسبة 36% في العام المالي 2024/2023 إلى 1.8 تريليون جنيه، مع توقعات نمو لقطاعات محددة، بما في ذلك الاتصالات والسياحة وقناة السويس والإنشاءات، والخدمات الصحية، والتعليم، والزراعة، ومن المتوقع أن تشهد الزراعة زيادة في الاستثمارات بنسبة 71%، بينما يتوقع زيادة الاستثمارات في الصناعات التحويلية والاتصالات والكهرباء والطاقة المتجددة. وتواصل الحكومة الجهود لتوفير الحماية الاجتماعية للشرائح الأكثر ضعفًا، حيث تُخصص موازنة ضخمة لدعم المواطنين الأكثر ضعفًا، على الرغم من التحديات المالية الكبيرة في موازنة العام المالي 2023-2024.

تسعى الحكومة المصرية إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجًا، بهدف التخفيف من تأثير الموجة التضخمية العالمية، وتعزيز الحماية للمواطنين، وذلك عبر تخصيص موازنة ضخمة في العام المالي 2024/2023، وفي إبريل الماضي، أعلن وزير المالية زيادة ميزانية الدعم والحماية الاجتماعية بنسبة 48.8% إلى 529.7 مليار جنيه للعام المالي 2024/2023 بنسبة نمو 48.8٪، إلى جانب تخصيصات أخرى، مثل 127.7 مليار جنيه لدعم السلع الغذائية و119.4 مليار جنيه لدعم المنتجات البترولية، مقارنة بـ 358.4 مليار جنيه في العام السابق، ويطرح هنا سؤال، هل تتفق رؤية المؤسسات الدولية مع رؤية الحكومة المصرية ؟

رؤية المؤسسات الدولية

خفض البنك الدولي توقعات نمو الناتج المحلي لمصر إلى 4% في العامين الماليين 2023/2022 و2024/2023، مقارنة بالتوقعات السابقة. كما تشير التقارير الأخيرة من صندوق النقد الدولي إلى توقع زيادة كبيرة في عجز الميزانية المصرية خلال السنة المالية 2023-2024، حيث يُتوقع ارتفاع العجز إلى 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام، وهو أعلى مستوى منذ السنة المالية 2015-2016. على الرغم من التوقعات السابقة بنسبة 9.2%، يظل من المتوقع أن يبقى العجز مرتفعًا في السنوات المقبلة.

تشير تحديثات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض الفائض الأولي إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023-2024، بينما كانت التوقعات السابقة تتحدث عن نمو إلى 2.2%. وتبرز التوقعات أيضًا ارتفاع الإنفاق الحكومي بسرعة، في حين تظل الإيرادات ثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتظهر التوقعات الحالية للدين العام لمصر انخفاضًا إلى 88.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022/2023، بتراجع أقل من المتوقع في التوقعات السابقة.

الخاتمة

في ختام المقال الذي تناول السياسة المالية في مصر، نجد أن تطور الإيرادات العامة يعكس استمرار جهود الحكومة في تعزيز مداخلها المالية. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الحكومة المصرية قدرتها على تقليص العجز الأولي بنسبة 49%، مما يعكس فعالية السياسات المالية المعتمدة. تُبرز قوة السياسات المالية المصرية في التحكم الجيد بالعجز وتحسين الأداء المالي. ورغم التحديات الخارجية التي أدت إلى ارتفاع المصروفات والعجز الكلي، إلا أن مصر تظل تحتفظ بقدرتها على الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي. وبهذا، تتجاوز مصر الصعاب الخارجية لتثبت استقرارها واستمرارية تحقيق التقدم الاقتصادي.

برنامج الطروحات المصري
حصاد إنجازات وتحديات عام 2023

أحمد بيومي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

برنامج طروحات الحكومة المصرية هو مبادرة تهدف إلى طرح عدد من الشركات والمشروعات الحكومية للاكتتاب العام من خلال البورصة المصرية أو من خلال الاكتتاب الخاص من خلال البيع، يتم من خلال هذا البرنامج طرح أسهم هذه الشركات للبيع للمستثمرين عبر البورصة، أو من خلال البيع للقطاع الخاص بهدف جذب الاستثمارات وإعادة هيكلة أصول الدولة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري

تشمل الشركات المستهدفة للطرح في البرنامج شركات من مختلف القطاعات الاقتصادية، تأتي تلك الخطوة في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة التي صدرت في يونيو 2022، وتهدف إلى وضع الأسس والمرتكزات الرئيسية لوجود الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد تضمنت تلك الوثيقة، أهداف سياسة ملكية الدولة والمتمثلة في زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وإعادة هيكلة أصول الدولة وتحسين أدائها، وتوفير موارد مالية إضافية للحكومة لتمويل المشروعات التنموية، والتي تأتي ضمن خطة الدولة لتوفير مبلغ 40 مليار دولار خلال السنوات الأربع التي بدأت في عام 2022 بحوالي 10 مليارات دولار كل عام.

تـم اتبـاع منهجيـة علميـة لتحديـد الأصـول المملوكـة للدولـة والتـي ينطبـق عليهـا الخصائـص الأساسـية التـي تجعلهـا مؤهلـة للدخـول بالبرنامـج، وقـد اسـتندت تلـك المنهجيـة علـى عـدد مـن المعاييـر الأساسـية التـي راعـت أهميـة تلـك الأصـول بالنسـبة للاقتصـاد القومـي، وطبيعـة نشـاط تلـك الأصـول، وكفـاءة عمليـة إدارة تلـك الأصـول حيـث وفـرت تلـك المعاييـر الحمايـة الكافيـة للاقتصـاد الوطنـي مـن احتماليـة التعـرض للضغـوط مسـتقبلًا نتيجـة فقـدان السـيطرة علـى قطـاع بعينـه أو حـدوث أيـة ممارسـات احتكاريـة بالمسـتقبل، وقـد تـم اتبـاع عـدد مـن الآليـات الاسـتثمارية للتخـارج مـن تلـك الأصـول اسـتهدفت جـذب جميـع أنـواع المسـتثمرين، إذ قسـم ذلـك البرنامـج أسـلوب التخـارج مـن الشـركات إلـى ثلاثـة طـرق، وهـي زيـادة عـدد الأسـهم المطروحـة بسـوق الأوراق الماليـة المصـري بالنسـبة للشـركات المقيـدة بالفعـل بسـوق المـال لجـذب المسـتثمرين الذيـن يفضلـون الحصـول علـى حصـص بالشـركات الحكوميـة المقيـدة بسـوق الأوراق الماليـة المصـري، أمـا الأسـلوب الثانـي فهـو الشـراكة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص وقـد اسـتهدفت هـذه الطريقـة جـذب المسـتثمرين الذيـن يفضلـون الشـراء فـي شـركات ليسـت مدرجـة بسـوق الأوراق الماليـة المصـري، إذ يتـم وفقًـا لهـذه الطريقـة بيـع حصـص مـن الشـركات المملوكـة للدولـة بشـكل مباشـر إلـى المسـتثمرين مـن القطـاع الخـاص لكـن يظـل هيـكل ملكيـة تلـك الشـركات مملـوك للقطاعيـن العـام والخـاص معًـا، أمـا الطريقـة الثالثـة فهـي الخصخصـة وهـي تتمثـل فـي التخـارج الكلـي مـن الشـركات الحكوميـة مـن خلال البيـع لكامـل حصـص الحكومـة بالشـركات الحكوميـة إلـى القطـاع الخـاص.

يتـم تنفيـذ برنامـج طروحـات الحكومـة المصريـة مـن جانـب عـدد مـن المؤسسـات المملوكـة للدولـة والمتمثلـة فـي البنـوك العامـة وشـركات التأميـن بقيـادة الصنـدوق السـيادي المصـري، والـذي تأسـس كصنـدوق اسـتثماري مملـوك للدولـة فـي عـام 2018 بموجـب القانـون رقـم 177 لسـنة 2018، بهـدف المسـاهمة فـي التنميـة الاقتصاديـة الماليـة لمصـر مـن خلال إدارة الأمـوال والأصـول المملوكـة أو المنقولـة لـه، وكذلـك الاسـتثمار فـي العديـد مـن الأنشـطة الاقتصاديـة المختلفـة، كان لذلـك الصنـدوق (الصنـدوق السـيادي المصـري) آثـار إيجابيـة علـى دعـم المنـاخ الاسـتثماري بمصـر، إذ

دخل الصندوق في ارتباطات استثمارية مع القابضة الإماراتية ADQ، استطاع من خلالها تنفيذ صفقات بقيمة 1.84 مليار دولار من خلال تنفيذ صفقات تخارج من عدد 5 شركات من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، إذ حصلت ADQ بموجب تلك الصفقة على حصص في عدد من الشركات؛ هي البنك التجاري الدولي حصة بحوالي 16.94%، وشركة «أبو قير» حصة بحوالي 21.52%، وشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو حصة بحوالي 2.2%، وشركة فوري للمدفوعات الإلكترونية حصة بحوالي 12.23%، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع حصة بحوالي 32%.

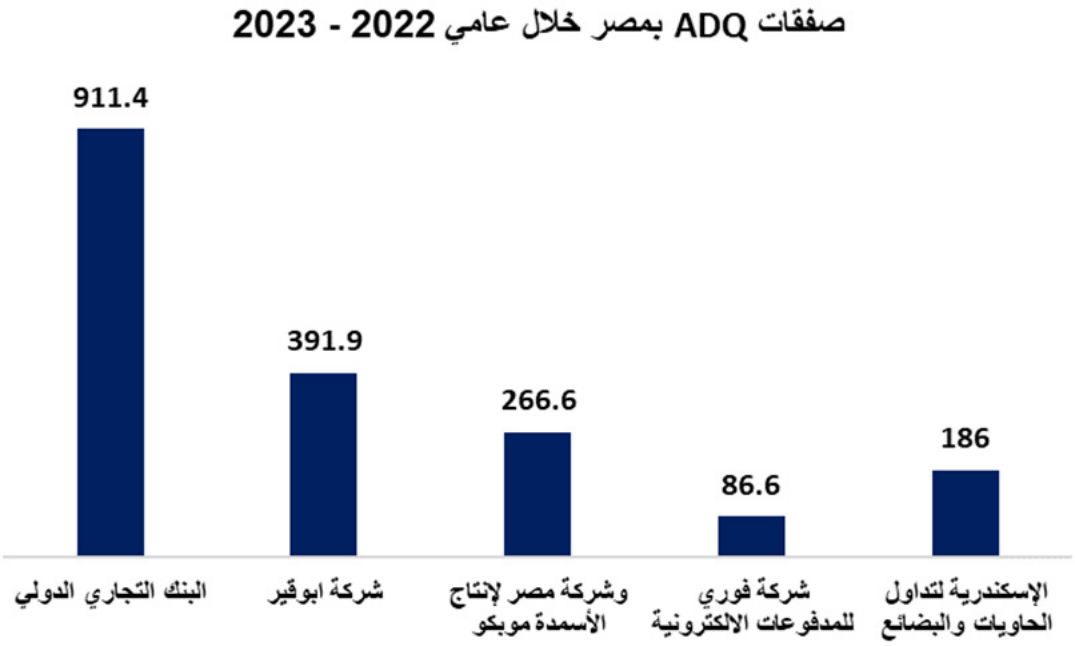

الصندوق السيادي السعودي هو الآخر كان له نصيب من صفقات الحكومة المصرية، إذ تم تنفيذ عدد 4 صفقات اشترى بهم حصة 23.56% من شركة «أبوقير» مقابل صفقة بقيمة 7.27 مليارات جم، وحصة 2.82% من أسهم شركة موبكو مقابل صفقة بقيمة 7.1 مليارات جم، وحصة بحوالي 25% من أسهم شركة أي فاينانس مقابل 7.27 مليارات جم، وحصة 20% من أسهم شركة الإسكندرية لتداول الحاويات لتبلغ قيم الصفقات التي تم تنفيذها بالشركات الأربع من جانب الصندوق السيادي السعودي بحوالي 1.3 مليار دولار أمريكي.

من جانب آخر فقد شهد الربع الأخير من عام 2023 نجاح الحكومة المصرية في التوصل إلى اتفاق مع شركة جلوبال الإماراتية لشراء حصة بحوالي 33.29% من أسهم شركة الشرقية للدخان مقابل 625 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 19.36 مليار جنيه مصري، لتصبح شركة جلوبال الإماراتية هي المالك الأكبر في شركة الشرقية للدخان وتليها الحكومة المصرية بحصة بحوالي 20% (حتى بيانات ديسمبر 2023).

	كود رويترز	ملكية الحكومة المتبقية	ترتيب الملكية من حيث الحجم
الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	ALCN.CA	43.00%	الحصة الأكبر
أي فاينانس	EFIH.CA	42.77%	الحصة الأكبر
شركة أبوقير	ABUK.CA	30.49%	الحصة الأكبر
الشرقية للدخان	EAST	20.95%	المالك الثاني
شركة فوري للمدفوعات الالكترونية	FWRY.CA	16.46%	المالك الأكبر
البنك التجاري الدولي	COMI.CA	5.24%	المالك الثالث
وشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو	MOPCO.CA	4.50%	المالك الأكبر

لا تزال الحكومة المصرية تمتلك حصصًا مسيطرة في معظم الشركات التي تم طرح أجزاء منها، وهو ما يسمح ببيع حصص إضافية بتلك الشركات خلال الفترة المستقبلية أو بيع حصص بشركات أخرى ضمن مجموعة الشركات التي تم الإعلان عنها من جانب مجلس الوزراء والبالغ عددها حوالى 32 شركة بعدد 18 قطاعًا اقتصاديًا سيتم طرح أجزاء منها بسوق الأوراق المالية المصري، أو التخارج الجزئي منها من خلال البيع لمستثمرين رئيسيين، ويمكن تصنيف تلك القطاعات بالقطاعات التي سيلعب القطاع الخاص بها الجزء الأكبر، والقطاعات الذي ستعزز الدولة وجود القطاع الخاص بها من خلال المشاركة، وتتضمن تلك الوثيقة طرح عدد 5

من الشركات العاملة بالقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي والتي تتمثل في (بنك القاهرة، المصرف المتحد، البنك العربي الأفريقي، شركة مصر لتأمينات الحياة، وشركة مصر للتأمين) و عدد 4 من الشركات العاملة بالقطاع العقاري والتي تتمثل في (النصر للإسكان والتعمير، المعادي للتنمية والتعمير، شركة المستقبل للتنمية العمرانية، شركة الصالحية للاستثمار والتنمية)، وعدد 15 من الشركات العاملة بقطاع البتروكيماويات والإسمنت والتعدين (مصر لأعمال الإسمنت المسلح، شركة حلوان للأسمدة، الشركة الوطنية للمنتجات البترولية، الشركة المصرية لإنتاج البروبيلين والبولي بروبيلين، النصر للتعدين، شركة إيثيدكو، شركة الحفر للبترول، شركة إيلاب، شركة سيناء للمنجنيز، المصرية للسبائك والحديد، محطة توليد رياح بجبل الزيت، محطة توليد رياح بالزعفرانة، محطة بني سويف لتوليد الكهرباء، شركة سيد للصناعات الكيماوية، شركة بويات باكين).

من المتوقع أن يساهم برنامج الطروحات المصرية في تحقيق العديد من الجوانب الإيجابية المتمثلة في تحسين بيئة المناخ الاستثماري بمصر، حيث إن دخول مساهمين جدد بتلك الشركات هو أمر من شأنه أن يعزز قواعد الحوكمة بتلك الشركات (يقلل من احتمالات الفساد)، ويجدد دماء إدارة تلك الشركات من خلال وجود تمثيل للمستثمرين الجدد بمقاعد مجالس إدارة تلك الشركات، وهو ما سيكون له هدف إيجابي على تطوير نماذج أعمال تلك الشركات من خلال تحسين كفاءة عملياتها، أو نقل تكنولوجيا جديدة إليها، أو المساهمة في فتح الأسواق الخارجية لمنتجات تلك الشركات، وعليه فإن لتلك الطروحات فوائد جيدة للغاية على أداء تلك الشركات بشكل خاص وعلى دعم القدرات التمويلية للاقتصاد المصري بشكل عام.

حصاد 2023 - ملف الحماية الاجتماعية

أسماء فهمي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> **كانت ولا تزال الدولة المصرية واضعةً نصب عينيها على توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتشمل القطاعات الأكثر ضعفًا من خلال الجهود المتنوعة وآليات الحماية الاجتماعية، وبالشكل الذي يواكب التحولات العالمية المتسارعة في السنوات الأخيرة، وذلك لتحقيق الهدف المتمثل في حماية وبناء قدرة الفئات الضعيفة على الصمود وتقليل مستويات الفقر والتخفيف من حدة تأثير التداعيات الاقتصادية العالمية**

وخلال العام الحالي قدمت الدولة من الجهود بما يسمح بتوفير أرضية واسعة من برامج شبكات الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية الأساسية، لترتفع مخصصات برامج الدعم والحماية الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة خلال العام الجاري مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك حرصًا من الدولة المصرية على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وبما يضمن حصول أكبر شريحة ممكنة من الدخل الأساسي والأمن الغذائي والتعليم والخدمات الصحية الأساسية ومياه الشرب وتوفير الصرف الصحي المناسب.

أولًا- نبذة عن برامج الحماية الاجتماعية:

تصدرت مصر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في برامج الحماية التي تقدمها لمواطنيها وذلك بحسب التقرير الصادر في يونيو 2023 عن البنك الدولي، كما أوضح التقرير بأن برنامج دعم الغذاء هو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يستفيد من برنامج دعم الخبز 72 مليون مواطن، كما تغطي البطاقات التموينية أكثر من 64 مليون نسمة، وذلك إيمانًا من الدولة المصرية بأن الحماية الاجتماعية حق أساسي مكفول لجميع المواطنين فضلًا عن مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر.

وأقرت الدولة المصرية نهجين من الحماية الاجتماعية، الأول قائم على برامج مثل التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي، أما النهج الآخر فقائم على استهداف الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، صاحب ذلك تعزيز كفاءة أنظمة الدعم بهدف تحسين نظام دعم المواد الغذائية وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، هذا بالإضافة إلى الحملات الرئاسية والمبادرات والبرامج التي أطلقتها الدولة في أوقات الأزمات لتحسين مستوى معيشة المواطنين، مثل المبادرات المتنوعة الموجهة لقطاع الصحة للنهوض بصحة المواطنين، والبرامج المتعلقة بالإسكان الاجتماعي وغيرها، ويمكن متابعة تطور مخصصات برامج الدعم والحماية الاجتماعية من خلال الشكل التالي:

تطور مخصصات برامج الدعم والحماية الاجتماعية بالموازنة العامة للدولة
خلال الفترة 2018/2019 - 2023/2024

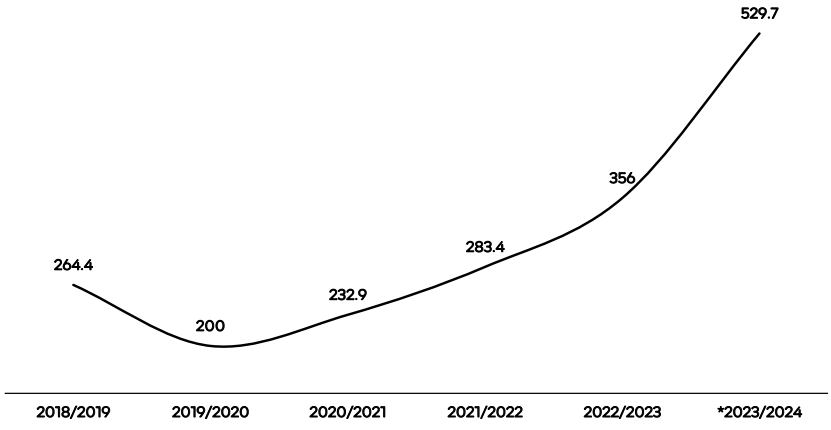

يوضح الشكل السابق إجمالي مخصصات برامج الدعم والحماية الاجتماعية بالموازنة العامة للدولة بحسب بيانات وزارة المالية، إذ تظهر الأرقام السابقة تواصل ارتفاع الإنفاق على برامج الدعم والحماية الاجتماعية خلال الفترة السابقة، لتزداد من أدنى نقطة لها والتي كانت عند 200 مليار جنيه عام 2020/2019 لأقصى نقطة لها عند 529.7 مليار جنيه العام الجاري 2024/2023 المزمع إنفاقها ضمن خطة العام الحالي، ليمثل ذلك زيادة بنحو 50% بالمقارنة مع ما تم تخصيصه من دعم في موازنة السنة الماضية، وهو ما يعبر عن وضع الدولة المصرية على رأس أولوياتها شريحة المواطنين الضعيفة وسعيًا منها لتخفيف العبء عليهم في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات ولحمايتهم من التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الأزمات الدولية المتعاقبة. ومن أهم برامج الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الدولة:

أ/ برنامج تكافل وكرامة:

وضعت مصر حجر الزاوية في نظام برامج الحماية الاجتماعية بإطلاق برنامج تكافل وكرامة عام 2015، وذلك لدعم الأسر الفقيرة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المحافظات حول الجمهورية، إذ وصفه البنك الدولي في تقريره بأنه مثال نادر في المنطقة لبرنامج المساعدة الاجتماعية والذي خضع لتقييمات صارمة تركت آثارًا إيجابية قوية وساهمت في توسيع البرنامج وتحسينه، ومنذ انطلاق البرنامج وحتى الآن بلغت تغطية برنامج تكافل وكرامة خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 2015، وفيما يتعلق بالدعم النقدي للفقراء فقد ارتفعت من 21% عام 2016 لتغطي 50% من الفقراء حتى الآن.

وعلى مدار السنوات السابقة أجرت مصر عدة تقييمات للبرنامج كان أولها عام 2018 لتزداد مخصصات البرنامج للإنفاق على الغذاء بأكثر من 8% وخاصة على الفاكهة واللحوم - وعلى اللوازم المدرسية والنقل إلى المدرسة، ثم أجرت مصر تقييمًا على البرنامج للمرة الثانية خلال جائحة كورونا والذي خلص إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة 6-8% والالتحاق بالمدارس الإعدادية بنسبة 2-3%، كما انخفض معدل الهزال لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 23 شهرًا.

وانبثق عن برنامج تكافل وكرامة برنامج «فرصة» المعني بالدمج الاقتصادي للفقراء لتمكينهم من التحول من متلقيين للدعم النقدي للاستقلالية المالية والمشاركة في الإنتاج والاقتصاد، وذلك من خلال توفير فرص العمل لهم أو توفير معدات تمكنهم من العمل والإنتاج أو توفير قرض متناهي الصغر للفئات الضعيفة، وفي سبتمبر 2023 أدخلت مصر تعديلات في إعانات تكافل وكرامة لتزداد بنسبة 15%، بإضافة خمسة ملايين أسرة للبرنامج وذلك بتكلفة إضافية قدرها 5.5 مليارات جنيه، كما تم مضاعفة المنحة الاستثنائية لـ 11 مليون من أصحاب المعاشات والمستفيدين إلى نحو 600 جنيه بعد أن كانت 450 جنيه، كما زاد معاش تكافل وكرامة المقدم لكبار السن وذوي الإعاقة من 350 ليصل إلى 490 جنيه.

ب/ برنامج حياه كريمة:

أطلقت مصر مبادرة حياة كريمة بهدف تحسين جودة الحياة في المجتمعات الريفية الأكثر فقرًا في إطار رؤية مصر 2030، وتساهم المبادرة في خفض معدلات الفقر والبطالة متعددة الأبعاد، من خلال تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر في القرى الفقيرة، وتمكينهم من الحصول على كافة الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل لدعم استقلال المواطنين.

واستهدفت المبادرة 143 قرية ترتفع فيها معدلات الفقر عن 70%، وأعلنت مصر عن بدأ تطبيق المرحلة الأولى من البرنامج لتشمل 375 قرية في جميع أنحاء مصر في يناير 2019، ثم أعلنت في يناير 2021 عن التوسع في عدد القرى المستهدفة لتصل إلى 1500 قرية، ليمثل عدد المستفيدين حينها 20% من إجمالي سكان مصر، وفقًا للبيانات المنشورة على موقع الأمم المتحدة، ومع بداية عام 2022 تم الإعلان عن تحويل المبادرة من مبادرة تستهدف القرى الأكثر فقرًا إلى التوسع فيها لتغطي كامل الريف المصري.

هذا ويجري تنفيذ 351 مشروعًا ضمن قرى المبادرة منهم 124 سوقًا و97 موقف سيارات و130 نقطة إطفاء، تمكنت الدولة من الانتهاء من 61% من تلك المشاريع

بعدد 213 مشروعًا بانتهاء عام 2023، ولا يزال العمل جاريًا لتنفيذ 138 مشروعًا بنسبة 39%، وذلك وفقًا للبيانات المنشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، كما أعلنت المبادرة عن الانتهاء من إنشاء 305 مجمع خدمات حكومية و 776 مكتب بريد، وإنشاء 382 وحدة صحية ومستشفى مركزيًا و317 وحدة إسعاف، بجانب الانتهاء من إنشاء 14.2 ألف فصل و787 مركز شباب، و9 محطات معالجة و739 مشروع صرف صحي و287 ألف وصلة منزلية و169 محطة مياه شرب و24 ألف وصلة منزلية، وإدخال الغاز الطبيعي لـ 173 قرية، وإنشاء 286 مركز خدمات زراعية، وتنفيذ مبادرة القرية الخضراء، فضلًا عن دعم الأسر بمواد غذائية وتوفير فرص العمل وتقديم خدمات طبية للمواطنين وذلك بنهاية عام 2023، ليبلغ حجم الإنفاق على مشاريع المرحلة الأولى حوالي 350 مليار جنيه، ويجري الإعداد بخطى متسارعة لإطلاق المرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة لتشمل 1638 قرية.

ثانيًا- برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية الأساسية:

تعد برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية الأساسية الشق الآخر من برامج الدعم والحماية الاجتماعية التي ركزت الدولة على تطويرهما وإدخال التعديلات عليهما، لما لهما من دور مهم في ضمان حياة كريمة للمواطنين وبشكل خاص الفئات المستحقة لهما، إذ ارتفعت المخصصات في الموازنة العامة للدولة الموجهة للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والأدوية خلال السنوات الماضية لتصل إلى أقصاها خلال العام الجاري 2024/2023.

أ/ برامج الضمان الاجتماعي:

ارتفعت المخصصات الموجهة لمعاشات الضمان الاجتماعي من 4.9 مليارات جنيه عام 2014/2013 لتصل إلى 31 مليار جنيه في موازنة عام 2024/2023 وذلك لحماية شريحة واسعة من المواطنين من الوقوع في براثن الفقر، كما ارتفعت بنسبة 25% عن مخصصات العام الماضي 2023/2022 والذي بلغت فيه معاشات التضامن الاجتماعي 22 مليار جنيه، ويمكن متابعة تطور معاشات الضمان الاجتماعي من خلال الشكل التالي:

تطور مخصصات معاش الضمان الاجتماعي خلال الفترة
2023/2024 - 2018/2019

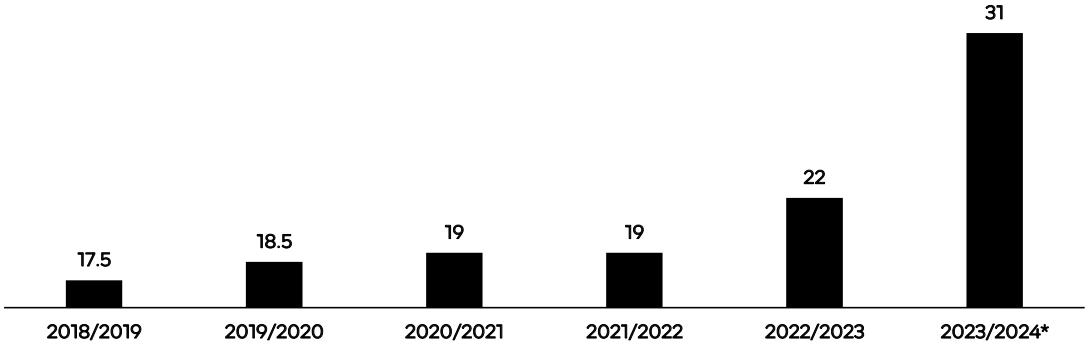

أيضًا زادت مساهمات الدولة في صناديق المعاشات بنسبة 592% خلال الفترة من 2014/2013 – 2024/2023، من 29.2 مليار جنيه عام 2013/ 2014 لتصل إلى 202 مليار جنيه في موازنة 2024/2023، كما ارتفعت بنسبة 6% عن مخصصات صناديق المعاشات والتي كانت 191 مليار جنيه في العام المالي 2023/2022، مما سيضمن السيولة المالية اللازمة لخدمة أصحاب المعاشات والمستحقين والمؤمن عليهم.

ب/ برامج الرعاية الصحية:

ارتفع الإنفاق على التأمين الصحي والأدوية ليصل إلى 6 مليارات جنيه في موازنة عام 2024/2023 بزيادة قدرها 58.2% مقارنة بمخصصات قدرها 3.8 مليارات جنيه عام 2023/2022، ويمكن متابعة تطور مخصصات التأمين الصحي والأدوية من خلال الشكل التالي:

تطور مخصصات التأمين الصحي والأدوية خلال الفترة
2023/2024 - 2019/2020

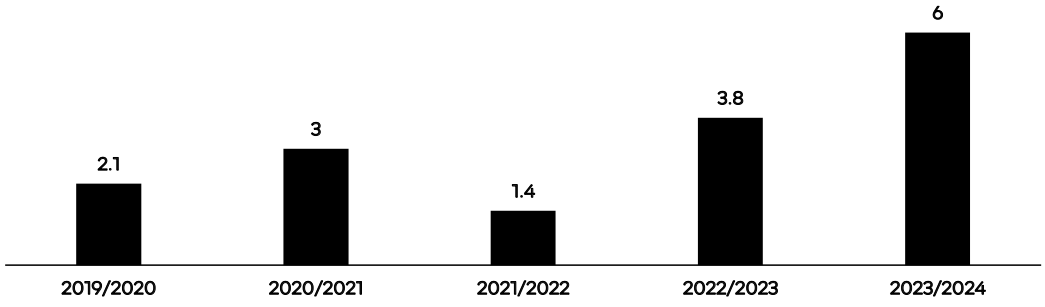

كما ارتفعت تغطية التأمين والرعاية الصحية التي تمولها الحكومة إلى 14.1 مليار جنيه في عام 2023، كما خصصت الدولة مبلغ 8 مليارات جنيه لتغطية تكاليف العلاج للمواطنين بمعدل نمو سنوي 14.3%.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد خصصت الدولة 19.5 مليار جنيه لقطاعي الزراعة والصناعة، وذلك لدعم التسهيلات الائتمانية لأصحاب المشروعات الصناعية والزراعية لتحفيز التوسع في الإنتاج، كما خصصت الدولة 28.1 مليار جنيه بموازنة العام المالي 2024/2023 ضمن برنامج دعم الصادرات، بزيادة 368.3% عن 6 مليارات جنيه بالموازنة 2023/2022، كما تقدم الدولة مساعدات استثنائية لنفقات التعليم، والحالات الطارئة العاجلة، ومعاشات للأطفال حتى سن 18 عامًا، والمنح الدراسية الشهرية، وتعويضات الكوارث، وغيرها.

ومن هنا نجد أن الدولة المصرية تسعى لتعزيز كفاءة ونطاق أنظمة الدعم والحماية الاجتماعية وذلك لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة ورؤيتها لعام 2030، لتظهر على السطح المبادرات الرائدة للحكومة المصرية وعلى رأسها مبادرة حياة كريمة وبرنامج تكافل وكرامة، فضلًا عن البرامج المتنوعة الرامية لتقليل معدلات الفقر وتوجيه الدعم للفئات الأكثر استحقاقًا وبناء رأس المال البشري وتحسين نوعية الحياة وتوفير فرص عمل، وذلك في ظل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وبما يساهم في الحد من تداعيات الأزمات الدولية المتلاحقة على الاقتصاد المصري وبالتبعية على المواطن المصري.

نظرة شاملة على قطاع الطاقة 2023
النجاحات والتحولات

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"كان عام 2023 عامًا آخر مليئًا بالأزمات التي شهدها قطاع الطاقة العالمي الذي يُعد من أسرع القطاعات المستجيبة للتغييرات الجيوسياسية العالمية المتلاحقة مما ساهم في حدوث تقلبات سعرية"

فقد بدأ النفط هذا العام عند مستوى منخفض نسبيًا مقارنة بمتوسط عام 2022، ليرتفع تدريجيًا عقب ذلك مسجلًا أعلى مستوياته في عام خلال شهر سبتمبر ليبدأ بعد ذلك بالتراجع من جديد حتى نهاية العام، مما يدلل على التذبذب الشديد في أسعار الطاقة. وقد ألقى هذا التذبذب بظلاله على الأسواق الناشئة والنامية التي تعتمد على العالم الخارجي في تأمين احتياجاتها من السلع الأساسية كالطاقة.

السياق العالمي

يمر المشهد الاقتصادي العالمي بجملة من المخاطر السياسية والاقتصادية تتسم بطبيعة مختلفة عن نظيرتها التي شهدها وعانى منها العالم من قبل؛ نظرًا لتباين طبيعة الأحداث العالمية والتي تصب وقودًا على المخاطر العالمية بين عام وآخر، وتزيد من حالة عدم اليقين التي تشوب الآفاق الاقتصادية العالمية.

• حـرب غـزة: يشـهد قطـاع غـزة هجمـات إسـرائيلية واسـعة النطـاق منـذ السـابع مـن أكتوبـر 2023 ممـا عـزز المخـاوف بشـأن نقـص إمـدادات النفـط والغـاز العالميـة المتضـررة بالفعـل جـرّاء الحـرب الأوكرانيـة، ذلـك إلـى جانـب تأثـر أسـواق النفـط بعوامـل أخـرى بـخلاف الصـراع الدائـر فـي غـزة كتوقعـات الطلـب الصـادرة عـن الـوكالات الدوليـة، وبيانـات المخزونـات الأمريكيـة، وخفـض إنتـاج النفـط الطوعـي مـن قبـل السـعودية وروسـيا الـذي بـدأ تطبيقـه فـي شـهر يوليـو 2023 حتـى نهايـة الربـع الأول مـن عـام 2024، ليصبـح إنتـاج السـعودية مـا يقـارب 9 ملاييـن برميـل يوميًـا حتـى نهايـة شـهر مـارس 2024، بالتزامـن مـع ارتفـاع الطلـب القـادم مـن الـدول الآسـيوية، حيـث تشـير أحـدث البيانـات الصـادرة عـن منظمـة «أوبـك» إلـى ارتفـاع الطلـب علـى النفـط فـي الصيـن مـن 14.95 مليـون برميـل يوميًـا عـام 2022 إلـى 16.11 مليـون برميـل يوميًـا عـام 2023، وكذلـك الطلـب فـي الهنـد مـن 5.14 ملاييـن برميـل يوميًـا عـام 2022 إلـى 5.37 ملاييـن برميـل يوميًـا، **وهـو مـا أثـر علـى مسـتويات أسـعار الخـام الأمريكـي وخـام برنـت علـى النحـو الآتـي:**

الشكل ٦- أسعار الخام الأمريكي وخام برنت خلال عام (دولار للبرميل)

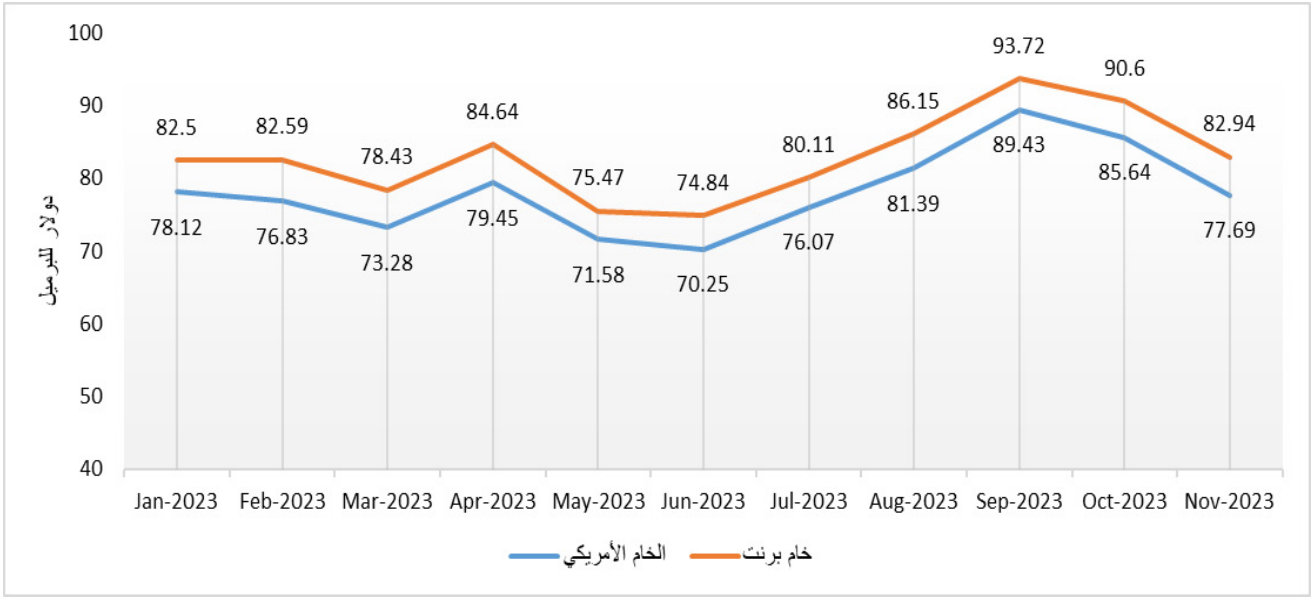

Source- US Energy Information Administration, Spot Prices.

- **تهديد أمن الممرات الملاحية:** شهد البحر الأحمر توترًا متزايدًا على مدار شهر ديسمبر 2023 بفعل الهجمات الحوثية على السفن التجارية، مما حفز العديد من الشركات العالمية لإيقاف تعاملاتها في البحر الأحمر، كشركة «إم إس سي»، و«ميرسك»، و«بريتيش بتروليوم»، و«هاباج لويد»، مما قد يضر بحركة التجارة العالمية بشكل عام، والتجارة النفطية بشكل خاص، حيث يمثل مضيق هرمز بابًا لعبور نحو حوالي 40% من النفط المنقول بحرًا على مستوى العالم.

- **استمرار الحرب الأوكرانية:** تدخل الحرب الروسية الأوكرانية عامها الثاني بحلول فبراير 2024، وهي الخطر الأكبر الذي يواجه قطاع الطاقة العالمي حتى الآن، نظرًا لكون روسيا من أكبر الفاعلين الدوليين في أسواق النفط والغاز، ولكون أوروبا لا تزال تلجأ لتسليح الطاقة من أجل إجبار موسكو على إيقاف حربها على كييف، وكانت آخر تلك الخطوات في نوفمبر 2023؛ حيث طالب البرلمان الأوروبي بتطبيق أكثر صرامة للعقوبات المفروضة على موسكو وفرض حظر شامل على واردات الغاز المسال وغاز البترول المسال الروسي، وهو ما يمثل مكسبًا بمليارات اليوروهات لروسيا.

- **تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي:** تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2023 و2024، في ظل استمرار تشديد السياسة النقدية وتراجع حجم التجارة الخارجية العالمية، وانخفاض ثقة مجتمع الأعمال والمستهلكين، كما يتبين تاليًا:

الشكل 2- توقعات النمو الاقتصادي العالمي (%)

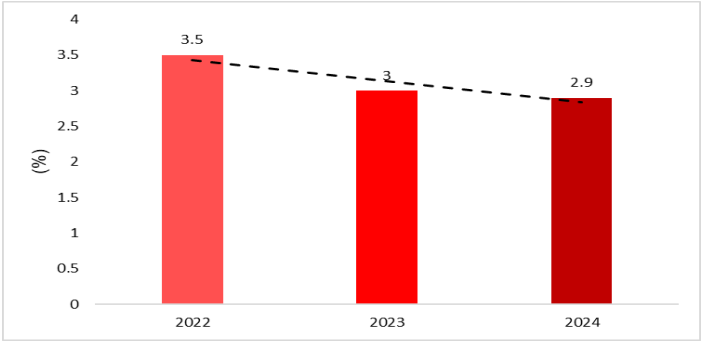

Source- International Monetary Fund, Economic Outlook- October 2023.

يتبين من الشكل السابق أن التوقعات تشير إلى تباطؤ النمو العالمي من 3.5% في عام 2022 إلى 3.0% في عام 2023 و2.9% في عام 2024، وهي مستويات تقل كثيرًا عن المتوسط المسجل خلال الفترة التي تتراوح بين 2000- 2019 البالغ 3.8%. ومن المتوقع أن تتباطأ معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة من 2.6% في عام 2022 إلى 1.5% في عام 2023 و1.4% في عام 2024، فيما ستشهد الأسواق الناشئة النامية انخفاضًا متواضعًا في النمو من 4.1% في عام 2022 إلى 4% في عامي 2023 و2024.

ومن المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي بشكل مطرد، من 8.7% في عام 2022 إلى 6.9% في عام 2023، و5.8% عام 2024. وكذلك فمن المرجح أن ينخفض التضخم الأساسي بشكل تدريجي، ورغم ذلك لن يعود التضخم إلى أهداف البنوك المركزية العالمية حتى عام 2025 على الأقل.

الانعكاسات على قطاع الطاقة المصري

انتهجت الدولة المصرية استراتيجية شاملة للنهوض بقطاع الطاقة، في إطار خطتها للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة وجذب الاستثمارات الأجنبية، مستغلة موقعها الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تتمتع بها وتوافر مصادر الطاقة المتجددة، وكذلك الأصول والبنية التحتية التي تم تطويرها على مدار التسع سنوات السابقة مما ساعد الدولة في التغلب على التحديات الكبيرة التي واجهتها نتيجة تعدد الأزمات العالمية سالفة الذكر في توفير الطاقة للسوق المحلي، وهو ما ساهم في دعم التنمية الشاملة في كافة المجالات.

- **الضغط على الموازنة العامة للدولة:** خصصت الدولة المصرية دعمًا للمواد البترولية بقيمة 119.41 مليار جنيه بموازنة العام المالي 2023-2024 مقابل 58 مليار جنيه في العام المالي السابق 2022-2023 بزيادة قدرها نحو 61 مليار و325 مليون جنيه بنسبة زيادة 105.6%، وقد حددت الموازنة أن دعم البترول تم احتسابه على أساس متوسط سعر للبرميل يبلغ 80 دولارًا. ومن شأن كل زيادة بقيمة دولار واحد في سعر برميل النفط عن السعر المحدد بالموازنة أن تؤدي إلى تغير في حجم الدعم المخصص لذلك البند بحوالي 3-4 مليارات جنيه.

وبناءً على ذلك، إذا ارتفعت أسعار خام برنت إلى حوالي 100 دولار للبرميل كما تُشير التوقعات العالمية، فإن ذلك سيضيف أعباءً جديدة على الموازنة تتراوح قيمتها بين 60 مليار جنيه إلى 80 مليار جنيه (فارق السعر بين 100 دولار للبرميل المتوقع، و80 دولارًا للبرميل المُحدد بالموازنة يُساوي 20 دولارًا للبرميل، بعد ضربها في 3-4 مليارات جنيه، يصبح الناتج 60-80 مليار جنيه)، ونتيجة لذلك، من المُمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى الضغط على مستويات الإنفاق على هذا البند، وبالتالي ارتفاع العجز النقدي للموازنة ككل.

- **اتساع عجز الميزان التجاري النفطي:** انطلاقًا من وجود فجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي من النفط ومن اعتماد الدولة المصرية على الواردات النفطية، فمن الممكن أن يساهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة فاتورة الواردات النفطية بما قد يؤثر على الاحتياطي النقدي المصري، ويضغط على قيمة الجنيه مقابل الدولار ويؤثر على معدلات التضخم المرتفعة بالفعل، حيث بلغت قيمة صادرات البترول الخام نحو 2332.6 مليون دولار بنهاية العام المالي 2023/2022 مقابل واردات بترول خام تبلغ 3277.8 مليون دولار، وفيما يلي استعراض لتطور صادرات وواردات البترول الخام على مدار السنوات الماضية:

الشكل 3- صادرات وواردات البترول الخام (مليون دولار)

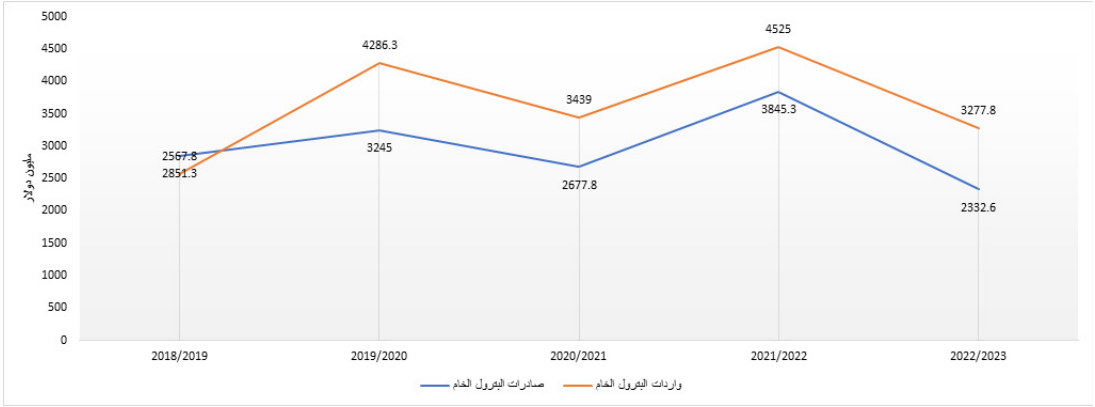

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

ويتبين من الشكل السابق أنه على الرغم من تراجع قيمة صادرات البترول الخام وارداته بالتوازي إلا أن عجز الميزان التجاري النفطي قد اتسع إلى 945.2 مليون دولار خلال عام 2023/2022 مقارنة مع 679.7 مليون دولار في العام 2022/2021، ويرجع ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات بوتيرة أكبر من تلك التي تراجعت بها الواردات؛ إذ انخفضت الأولى بحوالي 39.3% مقابل تراجع الأخيرة بنسبة 38.04% على أساس سنوي.

- **تعزيز موقع مصر كمركز إقليمي للطاقة:** تعتبر مشروعات الربط الكهربائي أحد الاستثمارات الرئيسية التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وتلعب الدولة دورًا حاسمًا للتحول لمركز الطاقة الإقليمي والدولي من خلال تعزيز الشبكات الكهربائية، وإنشاء اتصالات وشبكات وخطوط دولية وإقامة علاقات مع العديد من الدول. وقد ساعدت الأزمات المذكورة أعلاه الدولة المصرية على الظهور كشريك استراتيجي للقارة الأوروبية يُمكن الاعتماد عليه في تأمين الاحتياجات من الطاقة.

وفي نوفمبر 2023، أعلن مجلس الوزراء المصري أن الشركة المصرية لنقل الكهرباء وقعت مذكرة تفاهم مع شركة «جان دي نال» البلجيكية لبدء دراسات مشروع تصدير طاقة إلى أوروبا عبر خط بحري بقدرة لا تقل عن 2 جيجاوات. وحول الربط الكهربائي مع دول الجوار؛ جاري العمل على دعم مشروعات الربط الإقليمي القائمة بين (الأردن وليبيا والسودان)، وكذلك مشروع الربط الجاري تنفيذه مع السعودية، ومشروعات الربط الجاري دراستها مع قبرص واليونان وإيطاليا.

- **تعزيز الطاقة المتجددة:** تستهدف الدولة المصرية وصول نسبة مساهمة الطاقة المتجددة بقدرة توليد الكهرباء لنحو 42% بحلول 2035، وخلال العام المالي 2023/2022، تقدمت مصر 10 مراكز في مؤشر جاذبية الدول في قطاع الطاقة المتجددة وهو مؤشر يهدف إلى قياس الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقة المتجددة بالإضافة إلى تقديم نظرة متعمقة داخل سوق

الطاقة المتجددة والتحديات التي تواجه مستقبل هذا القطاع حيث جاءت في المركز رقم 29 مقابل المركز رقم 39 في مارس 2015 وذلك ضمن 40 دولة يتضمنهم المؤشر، وفقًا لآخر تقرير صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وعلى مستوى أداء المحطات التابعة لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، بلغ إجمالي الطاقة المنتجة خلال العام المالي 2023/2022 قرابة 4000 جيجا وات ساعة، مما أسهم في توفير أكثر من 645 ألف طن بترول مكافئ، وخفض إجمالي الانبعاثات الكربونية بحوالي 1.9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

كما قامت الدولة بتوقيع 23 مذكرة تفاهم مع عدد من التحالفات الدولية لمشروعات الهيدروجين الأخضر، إصدار الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر التي تستهدف أن تصبح مصر أحد البلدان الرائدة في اقتصاد الهيدروجين منخفض الكربون على مستوى العالم، والوصول إلى نسبة تتراوح بين 5 و8% من السوق العالمية للهيدروجين، مع الاستفادة بفوائد اقتصاد الهيدروجين المتمثلة في تعزيز أمن الطاقة، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بواقع 40 مليون طن سنويًا بحلول عام 2040 وإتاحة 100 ألف فرصة عمل بحلول عام 2040 وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل من 10 إلى 18 مليار دولار بحلول عام 2040.

استخلاصًا لما سبق، شهد قطاع الطاقة خلال عام 2023 أحداثًا جديدة ساهمت في تفاقم المخاطر التي عانى منها على مدار السنوات السابقة وخاصة منذ عام 2020، مما أدى إلى تباطؤ إمدادات الطاقة بالتزامن مع استمرار ارتفاع الطلب عليها، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى التأثير على قطاع الطاقة المصري كونه متصلًا اتصالًا وثيقًا بالاقتصاد العالمي، إلا أن الدولة المصرية قد عملت على الحد من تداعيات الأزمات العالمية السلبية وتعظيم الفرص الناجمة عنها.

حصاد السلع الغذائية الاستراتيجية لعام 2023

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد عام 2023 ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار السلع الاستراتيجية، فقد ساهم استمرار الحرب الروسية الأوكرانية إلى تعطيل الصادرات الروسية من السلع الأساسية، مثل النفط والغاز والحبوب، فقد كانت أحد أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء في عام 2023. فروسيا وأوكرانيا من أكبر منتجي القمح والذرة في العالم، وتمثلان حوالي 30٪ من صادرات القمح العالمية و20٪ من صادرات الذرة العالمية.

كما ساهمت التغيرات المناخية خلال العام المتمثلة في الفيضانات وموجات الجفاف والتي أثرت على عدد من المحاصيل على مستوى العالم. بما ساهم في تزايد التوقعات بانخفاض الإنتاج العالمي من السلع الأساسية. كما اتخذت عدد من الدول عددًا من الإجراءات لوقف تصدير السلع واقتصارها على الأسواق المحلية.

يقدم هذا المقال استعراضًا لحصاد السلع الغذائية الاستراتيجية الرئيسية خلال عام 2023، وأبرز القرارات المتخذة المؤثرة على أسعار وتوافر السلع حول العالم.

أولًا- فيما يخص أسعار السلع الغذائية بشكل عام خلال عام 2023:

شهد مؤشر أسعار السلع الغذائية في العالم انخفاضًا بنسبة 13.7 في المائة عن القيمة المتوسطة المسجّلة في العام السابق، مع تسجيل ارتفاع في المؤشر الدولي لأسعار السكر فحسب خلال هذه الفترة. وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والذي يرصد أسعار مجموعات (5) سلع غذائية (الحبوب، اللحوم، الألبان، والزيوت، والسكر) وهو ما يعكسه الشكل التالي.

شكل 1 تطور مؤشر اسعار السلع الغذائية (2022- 2023)

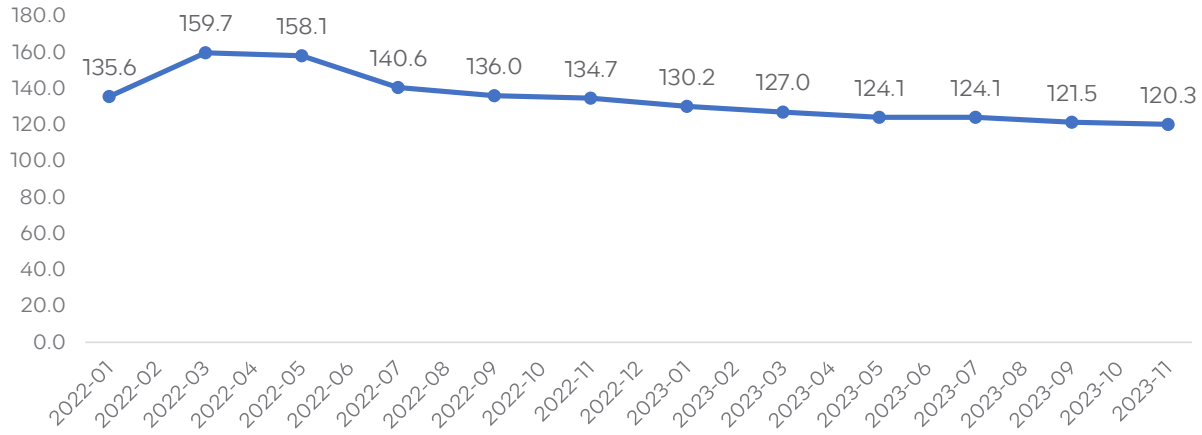

1. مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب خلال عام 2023؛ انخفض هذا المؤشر بنسبة 15.4% عن المتوسط المسجّل في عام 2022 بينما سجلت أسعار الأرز ارتفاعًا بنسبة 21%، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المخاوف بشأن التغيرات المناخية على إنتاج الأرز وفرض قيود على التصدير من قِبل الهند. فقد ارتفع سعر الأرز في بورصة شيكاغو التجارية من حوالي 200 دولارًا أمريكيًا للطن في بداية العام إلى حوالي 300 دولارًا أمريكيًا للطن في نهاية العام.

شكل 2 تطور مؤشر أسعار الحبوب (2022- 2023)

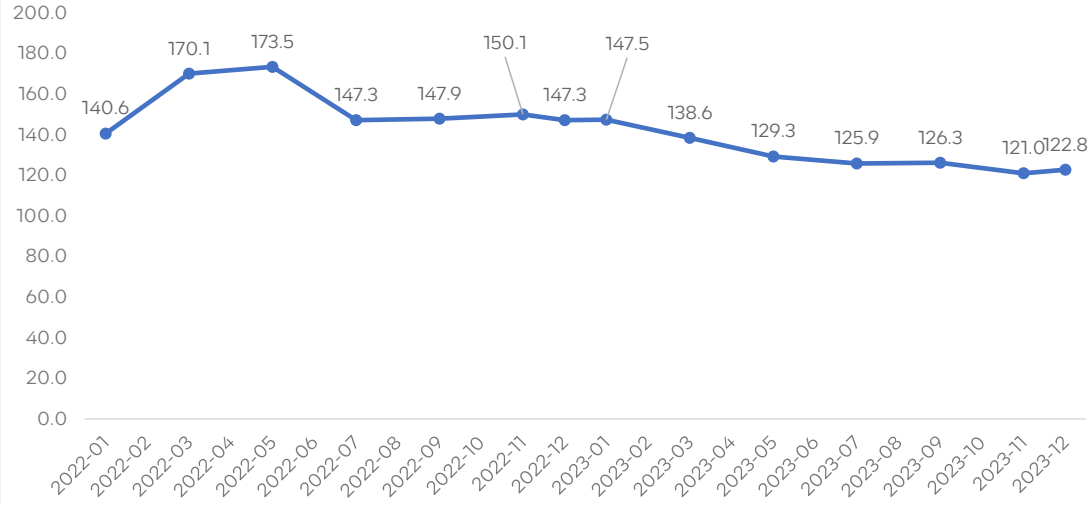

2. فيما يخص مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية، خلال عام 2023 الخاص بزيوت النخيل وفول الصويا وبذور اللفت ودوار الشمس، سجّل المؤشر انخفاضًا بنسبة 32.7% عن المستوى المسجّل العام الماضي. مع تراجع الطلب على زيت فول الصويا على وجه الخصوص مدفوعًا بتباطؤ الطلب من قطاع الوقود الحيوي، فضلًا عن تحسّن أحوال الطقس في المناطق الرئيسية المزروعة في البرازيل.

شكل 2 تطور مؤشر لأسعار الزيوت النباتية (2022- 2023)

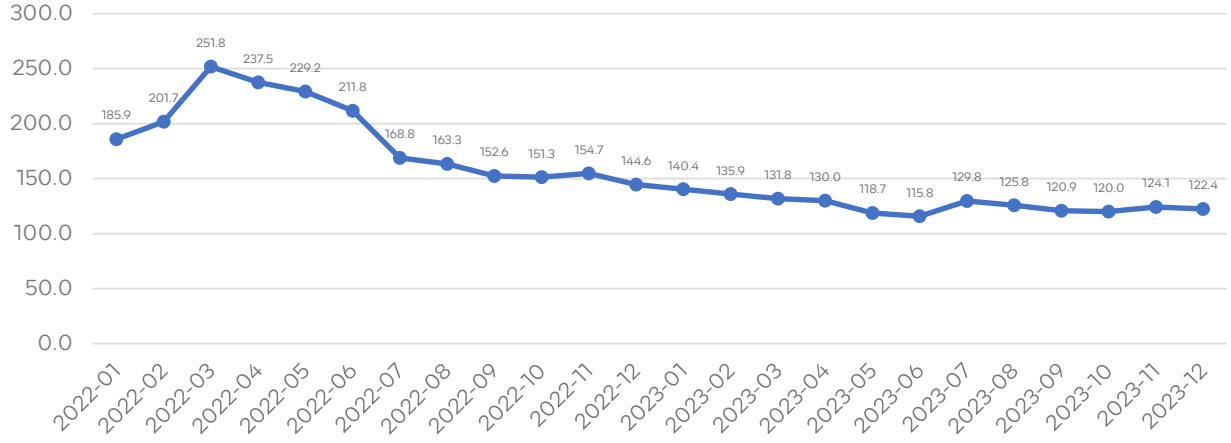

3. فيما يخص مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر خلال عام 2023 فقد انخفضت أسعاره خلال شهر ديسمبر عن الأشهر السابقة من عام 2023 إلا أنه لا يزال مرتفعًا بنسبة 14.9% عن مستواه المسجّل في ديسمبر 2022. ويعزى هذا الانخفاض في أسعار عروض السكر بشكل رئيسي إلى وتيرة الإنتاج القوية في البرازيل، وكذلك إلى تراجع استخدام قصب السكر لإنتاج الإيثانول في الهند. فقد ارتفع سعر السكر في بورصة نيويورك التجارية بحوالي 10 دولارات أمريكية للطن في بداية العام ثم بحوالي 20 دولارًا أمريكيًا للطن في نهاية العام.

شكل 2 تطور مؤشر لأسعار السكر (2022- 2023)

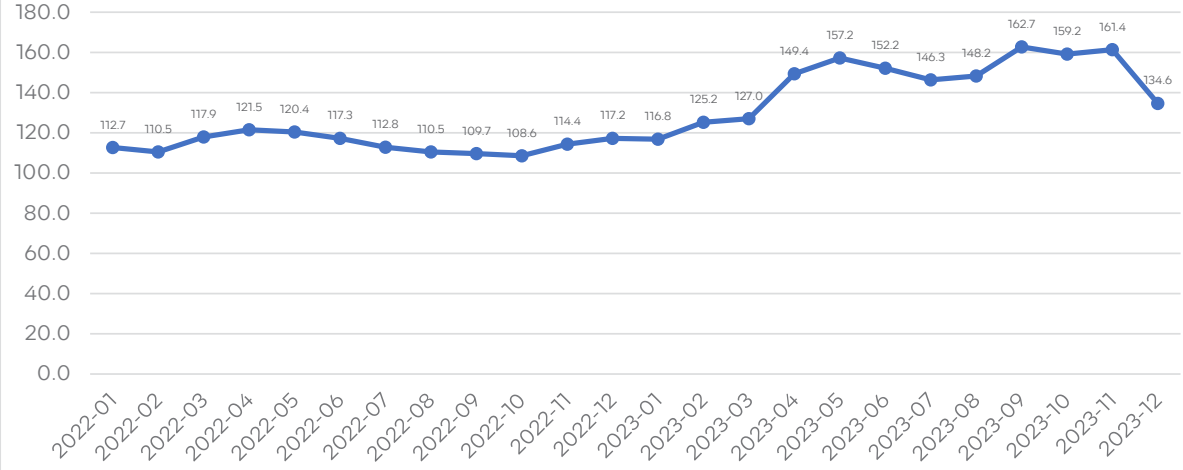

4. فيما يخص مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم، بنهاية 2023 يبلغ مستوى يقل بنسبة 1.8% عمّا كان عليه في ديسمبر 2022، متأثرًا باستمرار ضعف الطلب على الواردات من لحوم الخنزير من آسيا. كما تباطأ الاهتمام بشراء لحوم الأبقار والدواجن على الصعيد الإقليمي رغم وفرة الإمدادات القابلة للتصدير في مناطق الإنتاج الكبرى. وفي المقابل، ارتفعت أسعار لحوم الأغنام قبل فترات العطل.

شكل 2 تطور مؤشر لأسعار اللحوم (2022- 2023)

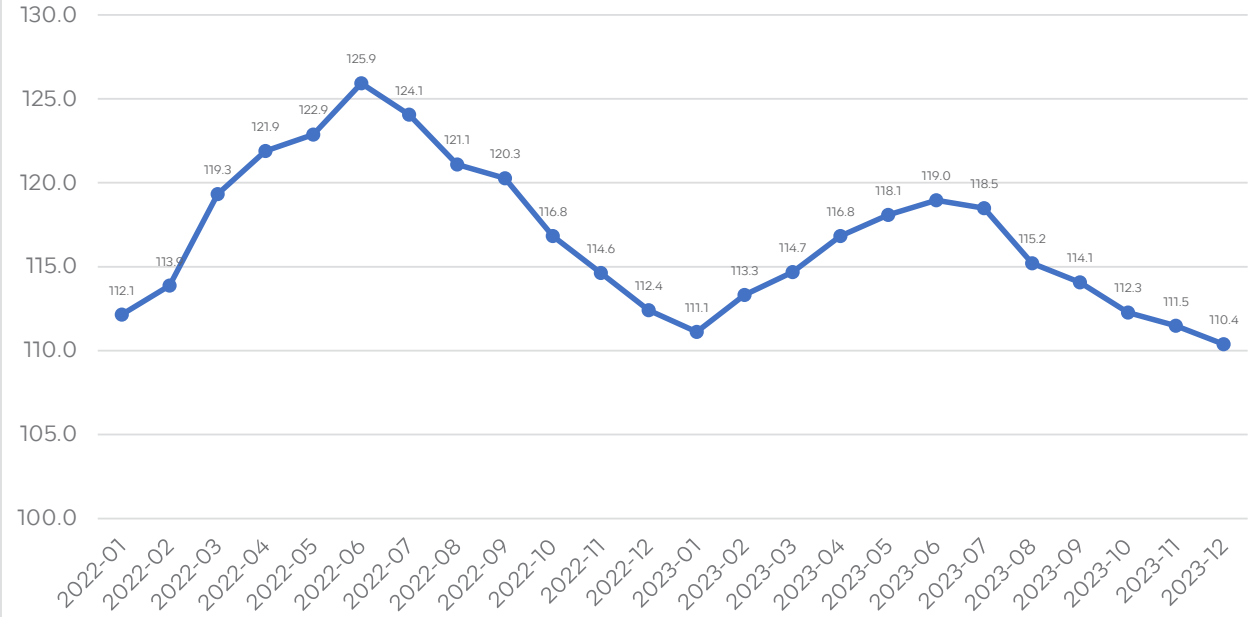

5. فيما يخص مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار منتجات الألبان لا يزال منخفضًا بنسبة 16.1% عن قيمته المقابلة المسجّلة في ديسمبر2022.

شكل 2 تطور مؤشر لأسعار منتجات الألبان (2022- 2023)

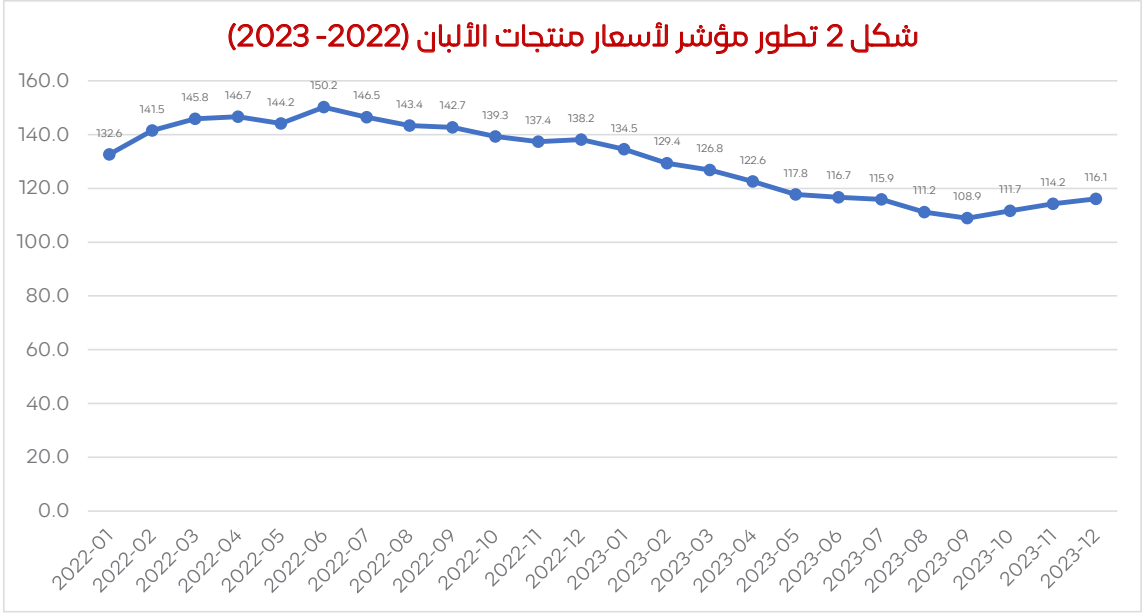

ثانيـا- أبـرز القـرارات والأحـداث العالميـة المؤثـرة علـى أسـعار السـلع الغذائيـة خلال العـام:

اتخـذت عـدد مـن الـدول مـن كبـار مصـدري السـلع الغذائيـة عـددًا مـن القـرارات والتـي أثـرت علـى أسـعار وتوافـر السـلع الغذائيـة، وفيمـا يلـي أبـرز تلـك القـرارات:

- **قـرار الهنـد فـي وقـف تصديـر الأرز**، والصـادر فـي 14 مايـو 2023، فقـد أعلنـت الهنـد، أكبـر منتـج لـلأرز فـي العالـم، عـن وقـف تصديـر الأرز حتـى إشـعار آخـر. وجـاء هـذا القـرار فـي إطـار جهـود الحكومـة الهنديـة لضمـان الأمـن الغذائـي المحلـي، حيـث تعانـي الهنـد مـن موجـة حـر شـديدة أدت إلـى تلـف المحاصيـل الزراعيـة.

وأثـر هـذا القـرار علـى أسـعار الأرز بشـكل كبيـر فـي الأسـواق العالميـة، حيـث ارتفـع سـعر الأرز فـي بورصـة شـيكاغو التجاريـة بنسـبة 10٪ فـي يـوم واحـد.

- **فيضانـات باكسـتان**، فـي يوليـو 2023، ضربـت سلسـلة مـن الفيضانـات باكسـتان، ممـا أدى إلـى أضـرار واسـعة النطـاق فـي القطـاع الزراعـي. وتعـد باكسـتان مـن بيـن أكبـر مصـدري الأرز فـي العالـم، وتمثـل حوالـي 6٪ مـن صـادرات الأرز العالميـة. وقـد أدت الفيضانـات إلـى تلـف مسـاحات شاسـعة مـن الأراضـي الزراعيـة، ممـا أدى إلـى انخفـاض الإنتـاج المتوقـع مـن الأرز فـي باكسـتان.

- **قـرار الأرجنتيـن فـي فـرض ضريبـة علـى صـادرات القمـح**، فـي مـارس 2023، أعلنـت الأرجنتيـن، أحـد أكبـر منتجـي القمـح فـي العالـم، عـن فـرض ضريبـة قدرهـا 30٪ علـى صـادرات القمـح. جـاء هـذا القـرار فـي إطـار جهـود الحكومـة الأرجنتينيـة لزيـادة الإيـرادات الحكوميـة وضمـان الأمـن الغذائـي المحلـي. أثـر هـذا القـرار علـى أسـعار القمـح بشـكل طفيـف فـي الأسـواق العالميـة، حيـث ارتفـع سـعر القمـح فـي بورصـة شـيكاغو التجاريـة بنسـبة 2٪ فـي يـوم واحـد.

- **قـرار مصـر فـي فـرض رسـوم علـى صـادرات القمـح**، فـي أبريـل 2023، أعلنـت مصـر، أكبـر مسـتورد للقمـح فـي العالـم، عـن فـرض رسـوم قدرهـا 1.1٪ علـى صـادرات القمـح.

جاء هذا القرار في إطار جهود الحكومة المصرية لزيادة الإيرادات الحكومية وضمان الأمن الغذائي المحلي. أثر هذا القرار على أسعار القمح بشكل طفيف في الأسواق العالمية، حيث ارتفع سعر القمح في بورصة شيكاغو التجارية بنسبة ١٪ في يوم واحد.

- **قرار الهند في وقف تصدير البصل**، في 21 سبتمبر 2023، أكبر منتج للبصل في العالم، بما أثر على أسعار البصل عالميًا. حيث ارتفع سعر البصل في بورصة شيكاغو التجارية بنسبة ٢.٠٪ في يوم واحد.

- **قرار الهند في وقف تصدير الذرة**، في 10 أغسطس 2023، أعلنت الهند، ثاني أكبر منتج للذرة في العالم، عن وقف تصدير الذرة لمدة ثلاثة أشهر. كنتيجة تعرضها لموجة حر شديدة أدت إلى تلف المحاصيل الزراعية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg